أَحَادِيثُ "السُّنَنِ الأَرْبَعَةِ" المَوْضُوعَةِ

بِحُكْمِ العَلَّامَةِ

الرَّبَّانِي مُحَمَّد نَاصِر الدِّين الأَلْبَانِي

رحمه الله « ١٣٣٢ / ١٤٢٠ هـ »

اعْتَنَى بِهَا

مُحَمَّد شُومَان الرَّمْلِيّ

دَارُ ابْنِ عَفَّانَ

أحاديث
(السنن الأربعة) الموضوعة
بحكم العلامة الألباني

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

رقم الإيداع	٢٠٠١/١٠٤٢٤
الترقيم الدولى	I.S.B.N. 977-6052-19-3

دار ابن عفان

للنشر والتوزيع

الجيزة - ت: ٣٢٥٥٨٢٠ - ص.ب: ٨ بين السرايات

القاهرة - ١١ ش درب الأتراك - الأزهر - خلف الجامع الأزهر

هاتف محمول: ٠١٠١٥٨٣٦٢٦

جمهورية مصر العربية

E-mail:ebnaffan@hotmail.com

أحاديث
"السنن الأربعة" الموضوعة
بحكم العلامة الألباني

"رحمه الله"

اعتنى بها
محمد شومان الرملي

دار ابن عفان

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد؛ فهذا كتاب جمعت فيه ما حكم عليه شيخنا الألباني بالوضع[1] من أحاديث «السنن الأربعة»، وقد تتبعتها في «ضعيف السنن» حديثاً حديثاً، وراجعتها في سائر كتب شيخنا المطبوعة، حسب ما عزاها إليها في تخريجه في «ضعيف السنن»، وأثبتّ في هذا الكتاب كلام الشيخ عليها في تلك المصادر برمته[2]، وبخاصة كلامه في «السلسلة الضعيفة» و«الإرواء»، ولكن دون تكرار الكلام على الحديث الواحد.

---

(١) اعلم أنّ الحديث الموضوع ـ كما في «علوم الحديث» وغيره ـ هو: الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ عمداً أو خطأً.

وقال العراقي في «الألفية»:

شر الحديث الخبر الموضوع ... الكذب المختلق المصنوع

وقال البيقوني في «منظومته»:

والكذب المختلق المصنوع ... على النبي فذلك الموضوع

(٢) وجعلت كلامه ـ حفظه الله ـ بين أقواس صغيرة هكذا: « »، وقلت في آخره: انتهى، واختصرتها بـ «اهـ»، وهذا فقط في حال احتمال اختلاط كلامه ـ حفظه الله ـ بكلام غيره، فليتنبه.

وأيضاً، بحثت عن مصادر أخرى تكلم الشيخ فيها على الأحاديث، ولم يذكرها في «ضعيف السنن»؛ فوجدت كثيراً منها في «ضعيف الجامع» ولم تعز إليه[1]، وبعضها في «الضعيفة».

هذا، وقد أثبت في هذا الكتاب ما قال الشيخ فيه: «موضوع». أو قال فيه: «باطل».

وما كان له فيه حكمان[2]؛ أثبتّ الآخِرَ منهما[3].

وأما ما لم يكن للشيخ عليه حكم في «ضعيف السنن»، ولم أجده في غيره أيضاً، وهما حديثان فقط:

الأول: في «سنن ابن ماجه» (رقم ١١٤٧).

والثاني: فيه أيضاً (رقم ١٢٢٤).

فأثبتّ في هذا الكتاب الحديث الثاني دون الأول، وذكرت السبب (انظر: صفحة ٤٣).

ونبهت إلى أنني لم أجد حكم الشيخ عليهما.

ومما حملني على جمع هذه الأحاديث وبيانها؛ أنني كثيراً ما سمعت مَن يستشهد ببعضها في خطبه ومحاضراته، وحجته في ذلك أن أبا داود مثلاً

---

(١) فعزوتها إلى أرقام طبعته القديمة (طبعة المكتب الإسلامي)؛ لأنها الطبعة الأكثر انتشاراً، وإن عزاها الأستاذ الشاويش إلى طبعته الجديدة في زياداته على المصادر التي ذكرها شيخنا في «ضعيف السنن»؛ فلم أتبعه في ذلك، هذا مع التنبيه إلى أنه قد فاته أحاديث ليست بقليلة؛ لم يعزها إلى «ضعيف الجامع»، وهي فيه!

(٢) أعني: إن كان حكماً بالوضع، وإلا لم أذكره، ولم أثبت الحديث أصلاً.

(٣) ولا يكون الحكمان إلا: «موضوع» و «ضعيف جداً»، أو التردد بينهما؛ فيقول: «ضعيف جداً أو موضوع»، ففي هذه الحالة أُثْبتُ الحديث في هذا الكتاب، وأذكر كلام الشيخ عليه.

رواه، أو أن الحديث ما دام في أحد «السنن الأربعة» فهو صحيح، معاملة لأحاديث «السنن» وكأنها في «صحيح البخاري» أو «صحيح مسلم»!!

وكثيراً ما يقع في ذلك بعض الكتاب الذين لا يميزون بين الصحيح والضعيف، بل ولا الموضوع؛ فيكتفي الواحد فيهم بأن يقول في الحديث - ولو كان ضعيفاً أو موضوعاً -: «رواه الترمذي» أو «رواه ابن ماجه». هذا يدل على أن هذا عنده كافٍ في توثيق الحديث!

وبالمناسبة أقول: وعظ بعض الخطباء مرة وأنا حاضر، فاستشهد في كلامه بحديث موضوع - لا أذكره الآن -، فراجعته في ذلك وأنكرت عليه، فقال: اتق الله! ولا تنكر علي بغير علم، وأحضرَ لي مجلداً من «السلسلة الضعيفة»، وقال لي: «تفضل، هذا هو الحديث، وقد رواه ابن ماجه». وإذا بالشيخ قد كتب تحته: «موضوع. رواه ابن ماجه»!!!

وأيضاً، حتى لا يكون هناك عذر في نسبتها إلى النبي ﷺ، وليعلم كل من يقول فيها: «قال رسول الله» أنه كَذَب على النبي عليه الصلاة والسلام، وقد قال ﷺ:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1].

بل لا يجوز لأحد أن يقول في الحديث الموضوع: «رُوِي»؛ بصيغة التمريض - كما يقال في الحديث الضعيف[2] -.

---

(١) صحيح متواتر، وهو في «الصحيحين» وغيرهما.

(٢) هذا على فرض تسويغ قول: «رُوِي» في الحديث الضعيف في هذا الزمان الذي لا يفهم جمهور أناسه (وبعضهم ينسب إلى العلم وأهله) أن كلمة: «رُوِي» تعني: أنه ضعيف، فينبغي أن يبين كل متكلّم وكاتب ضعف الحديث، ولا يكتفي بقوله: «رُوِي»، خاصة وأنّ الكتب (الأصول والفروع) أصبحت في متناول أيدي الجميع.

وأنسب كلمة أن يقول: كُذِب على رسول الله ﷺ.

وإن كان يشك في نسبتها إليه ﷺ؛ فلا يجوز أن يحدث بها أبداً، ولا حتى بلفظ: «رُوِي» - كما نبهت -؛ فإن النبي ﷺ قال:

«مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»[١].

وأيضاً، حتى لا يكون هناك عذر لمن يَعمل بها في فضائل الأعمال - فضلاً عن غيرها - بحجة أن الضعيف يُعمل به في ذلك؛ فإنها ليست ضعيفة؛ بل هي مكذوبة على رسول الله ﷺ.

هذا مع التنبيه على أن الحديث الضعيف لو سلمنا بجواز العمل به في الفضائل؛ فإن لذلك شروطاً ذكرها العلماء[٢]، لا يستطيع أن يحكم على الحديث أنه استوفاها إلا محدث فقيه، بل ومحدث محقق مدقق، وإلا كيف يستطيع أن يميز بين الحديث الضعيف والحديث الضعيف جداً[٣]؟! وهو أحد شروط العمل بالحديث الضعيف عند من يقول به (أعني: أن لا يكون الحديث شديد الضعف).

وعلى كل حال؛ فإن في وضع هذا الكتاب بين يدي القارىء فوائد كثيرة - إن شاء الله - إضافة إلى ما قدمته، وتسهيلاً له في معرفة الموضوع من

---

(١) أخرجه مسلم في أول مقدمة «صحيحه» (١ / ٩) وغيره.

(٢) انظر من أجل معرفتها - إن شئت -: «صحيح الترغيب» (ص ٢١ - ٢٢).

(٣) وهذا التمييز لا يكاد يعتني به إلا أفراد قليلون، بل قال شيخنا: «بل إنّي لا أعلم من له تخصص في هذا المجال، مع كونه من الأمور الهامّة، وهو عندي أهم من عنايتهم بتمييز الحسن من الصحيح» اهـ.

قلت: أنت حفظك المولى - ولا نزكّيك على الله - فرد في هذا التخصص، والناظر في كتبك - إن كان منصفاً - وبخاصّة سلسلة الدفاع عن السنة، سلسلة الحماية لها من الدخيل: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» لا يجد مناصاً من الشهادة لك بذلك، فبارك الله لك، وتقبّل منك، وليهنك العلم أبا عبد الرحمن!

أحاديث «السنن الأربعة»، وهي أشهر كتب الحديث بعد «الصحيحين»، فحُقَّ لكل من ينظر في العلم أن يعرف ما نسبه الوضاعون والكذابون إلى النبي ﷺ من أحاديثها؛ ليَحذر هو ويُحذِّر غيره منها.

هذا، وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً له وحده، وأن ينفع به أهل العلم وغيرهم، وأن يجزي شيخنا أبا عبد الرحمن على جهوده العظيمة في خدمة السنة خير الجزاء، وأن يتقبل منا ومنه؛ بمنه وكرمه، آمين.

وكتب

محمد شومان

٢٦/ ذو القعدة/ ١٤١٦هـ

الأحاديث الموضوعة في «سنن أبي داود»

[١ - ١[1]] قال أبو داود (٥٠٨١):

حدثنا يزيد بن محمد الدمشقي. ثنا عبد الرزاق بن مسلم الدمشقي، وكان من ثقات المسلمين من المتعبدين؛ قال: ثنا مدرك بن سعد ـ قال يزيد: شيخ ثقة ـ عن يونس بن ميسرة بن حَلْبَس، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه؛ قال:

«مَنْ قَالَ إذَا أصْبَحَ وإذَا أَمْسَى: حَسْبِيَ اللَّهُ لاَ إلَهَ إلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَبْعَ مَرَّاتٍ؛ كَفَاهُ اللَّهُ مَا أَهَمَّهُ، صَادِقاً كَانَ بِهَا أَوْ كَاذِباً».

قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود»: «موضوع - الضعيفة ٥٢٨٦».

* * *

[٢ -٢] قال أبو داود (٥٢٧٣):

حدثنا محمد بن يحيى بن فارس. ثنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة، عن داود

---

(١) الرقم الكبير هو الرقم المتسلسل لموضوعات «السنن الأربعة»، والرقم الصغير هو الرقم المتسلسل لموضوعات «سنن أبي داود»، وهكذا الترتيب إلى آخر الكتاب.

ابن أبي صالح المزني، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ:

نَهَى أَنْ يَمْشِيَ - يعني الرجل - بَيْنَ الْمَرْأَتَيْنِ.

قال الألباني في «الضعيفة» (٣٧٥): «موضوع. أخرجه أبو داود (٣٥٢/٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٢٦)، والحاكم (٤ / ٢٨٠)، والخلاَّل في «الأمر بالمعروف» (٢٢ / ٢)، وابن عدي (٣ / ٩٥٥) من طريق داود بن أبي صالح عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: داود بن أبي صالح؛ قال ابن حبان: يروي الموضوعات».

قال الألباني: «قلت: وكذا قال في «الميزان»، ثم ذكر عقبه هذا الحديث، وقال المنذري في «مختصر السنن» (٨ / ١١٨): وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، حتى كأنه يتعمدها، وذكر له هذا الحديث.

وقال أبو زرعة: لا أعرفه إلا بهذا الحديث، وهو منكر».

قال الألباني: «قلت: وذكر له البخاري في «التاريخ الصغير» (١٨٧) هذا الحديث، وقال: لا يتابع في حديثه.

وكذا قال العقيلي، وزاد: ولا يُعرف إلا به.

وتبعه عبد الحق في «الأحكام» (٢٠٥ / ١)؛ قال: وله فيه لفظ آخر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استقبلك المرأتان؛ فلا تمر بينهما، خذ يمنة أو يسرة». ذكره أبو أحمد بن عدي».

قال الألباني: «قلت: أخرجه من طريق يوسف بن الغرق عن داود به. ويوسف كذاب كما تقدم بيانه تحت رقم (١٩٣)» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٦٠٤٠).

* * * * *

الأحاديث الموضوعة في «سنن الترمذي»

[٣ - ١] قال الترمذي (ن ١٧١ = ش ١٧٢):

حدثنا أحمد بن منيع. حدثنا يعقوب بن الوليد المدني، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«الْوَقْتُ الأَوَّلُ مِنَ الصَّلاَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَالْوَقْتُ الآخِرُ عَفْوُ اللَّهِ».

قال الألباني في «الإرواء» (١ / ٢٨٧ - ٢٩٠ / ح رقم ٢٥٩): «موضوع. أخرجه الترمذي (١ / ٣٢١)، والدارقطني (ص ٩٢)، والبيهقي (١ / ٤٣٥)، وكذا أبو محمد الخلال في «مجلسين من الأمالي» (ق ٣ / ١-٢)، وعلي بن الحسن بن إسماعيل العبدي في حديثه (ق ١٥٦ / ١)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق ١٣٤ / ٢) من طريق يعقوب بن الوليد المدني عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به. وضعفه الترمذي بقوله: هذا حديث غريب، وقد روى ابن عباس عن النبي ﷺ نحوه.

وقال البيهقي: هذا حديث يعرف بيعقوب بن الوليد المدني، وهو منكر الحديث، ضعفه يحيى بن معين، وكذبه أحمد وسائر الحفاظ، ونسبوه إلى الوضع، نعوذ بالله من الخذلان، وقد روي بأسانيد أُخر كلها ضعيفة، وقال ابن عدي: الحديث بهذا الإسناد باطل.

وفي «نصب الراية» (١ / ٢٤٣): وأنكر ابن القطان في «كتابه» على أبي محمد عبد الحق كونه أعل الحديث بالعمري وسكت عن يعقوب، قال: ويعقوب هو علة، فإن أحمد قال فيه: كان من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث، وقال أبو حاتم: كان يكذب، والحديث الذي رواه موضوع، وابن عدي إنما أعله به وفي بابه ذكره.

والحديث أخرجه الحاكم (١ / ١٨٩) من هذا الوجه لكن بلفظ: «خير الأعمال الصلاة في أول وقتها» وقال: يعقوب بن الوليد ليس من شرط هذا الكتاب.

قال الذهبي في «تلخيصه»: قلت: يعقوب كذاب.

وقد روي الحديث عن جماعة آخرين من الصحابة بأسانيد واهية، وهم: جرير بن عبد الله، وأبو محذورة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، وابن عمر.

أما حديث جرير، فهو من طريق عبيد بن القاسم عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عنه به.

أخرجه الدارقطني (٩٣)، وعنه أحمد بن عيسى المقدسي في «فضائل جرير» (٢ / ٢٣٨ / ١)، وكذا ابن الجوزي في «التحقيق» (١ / ٦٧ / ٢) من طريق الحسين بن حميد بن الربيع حدثني فرج بن عبد المهلبي ثنا عبيد بن القاسم به.

وأعله ابن الجوزي بالحسين هذا فقال: قال مطين: هو كذاب ابن كذاب.

وبهذا فقط أعله أيضاً الزيلعي (١ / ٢٤٣)، وذلك منهم قصور، فإن فوقه من هو مثله في الضعف، وهو عبيد بن القاسم، قال الحافظ في «التقريب»:

متروك، كذبه ابن معين، واتهمه أبو داود بالوضع.

وسها الحافظ عن هاتين العلتين فقال في «التلخيص» (ص ٦٧): في سنده من لا يعرف!

وأما حديث أبي محذورة، فيرويه إبراهيم بن زكريا العبدسي: نا إبراهيم ابن عبد الملك بن أبي محذورة: حدثني أبي عن جدي مرفوعاً به بزيادة:

«ووسط الوقت رحمة الله».

أخرجه الدارقطني والبيهقي وابن الجوزي وقال: إبراهيم بن زكريا قال أبو حاتم الرازي: هو مجهول.

وبه أعله البيهقي أيضاً فقال: هو العجلي الضرير يكنى أبا إسحاق حدث عن الثقات بالبواطيل، قاله لنا أبو سعيد الماليني عن أبي أحمد بن عدي الحافظ.

وأما حديث أنس، فيرويه بقية عن عبد الله مولى عثمان بن عفراء: أخبرني عبد العزيز قال: حدثني محمد بن سيرين عنه مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٤٤ / ١) وقال: لا يرويه غير بقية، وهو من الأحاديث التي يحدث بها بقية عن المجهولين؛ لأن عبد الله مولى عثمان ابن عفراء وعبد العزيز الذي في هذا الإسناد لا يعرفان.

وأما حديث ابن عباس، فهو من طريق نافع السلمي عن عطاء عنه.

أخرجه الحافظ ابن المظفر في «المنتقى من حديث هشام بن عمار» (١٥٩/ ٢) والخطيب في «الموضح» (٢ / ٧٢) والبيهقي أيضاً في «الخلافيات» كما في «التلخيص» للحافظ ابن حجر وقال (ص ٦٧): وفيه نافع أبو هرمز وهو متروك.

وأما حديث ابن عمر، فيرويه ليث بن خالد البلخي: ثنا إبراهيم بن رستم عن علي الغواص عن نافع عنه مرفوعاً بلفظ :

«فضل الصلاة في أول الوقت على آخره كفضل الآخرة على الدنيا».

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٠)، وعزاه المنذري في «الترغيب» (١ / ١٤٨) للديلمي في «مسند الفردوس» مشيراً لضعفه».

قال الألباني: «قلت: وليث هذا لم أجد من ذكره، وكذا علي الغواص، وأما إبراهيم بن رستم، فقال ابن عدي: منكر الحديث. وقال الدارقطني: ليس بالقوي» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٦١٧٧).

* * *

[٤ – ٢] قال الترمذي (ن ٨٠٥ = ش ٨٠١):

حدثنا أحمد بن منيع. حدثنا أبو معاوية، عن سعد بن طريف، عن عمير ابن مأمون، عن الحسن بن علي؛ قال: قال رسول الله ﷺ :

«تُحْفَةُ الصَّائِمِ الدُّهْنُ والْمِجْمَرُ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٢٤٠١): «موضوع – الأحاديث الضعيفة ٢٥٩٦».

وقال في «الضعيفة» (١٧٨٩): «(تُحْفَةُ الصَّائِمِ الزَّائِرِ أَنْ تُغَلَّفَ لِحْيَتُهُ، وَتُجَمَّرَ ثِيَابُهُ، وَيُذَرَّرَ، وَتُحْفَةُ الْمَرْأَةِ الصَّائِمَةِ أَنْ تُمَشَّطَ رَأْسُهَا، وَتُجَمَّرَ ثِيَابُهَا، وَتُذَرَّرَ). موضوع. رواه ابن عدي (١٧٣ / ١) عن محمد بن موسى الحرشي: ثنا هبيرة بن حدير العدوي: ثنا سعد الحذاء عن عمير بن مأموم عن الحسن ابن علي قال: سمعت أبي: وحدثني - يعني النبي ﷺ - يقول: فذكره. وقال:

سعد بن طريف أحاديثه كلها لا يرويها غيره، وهو ضعيف جداً».

قال الألباني: «قلت: وقال ابن معين: لا يحل لأحد أن يروي عنه.

وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الفور».

قال الألباني: «قلت: وعمير بن مأموم، ويقال: مأمون، قال الدارقطني: لا شيء.

وهبيرة بن حدير العدوي، قال يحيى بن معين: لا شيء.

ومحمد بن موسى الحرشي، قال الحافظ: لين.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية البيهقي في «الشعب» عن الحسن بن علي مرفوعاً، وقال شارحه المناوي: قال البيهقي عقبه: وسعد غيره أوثق منه».

قال الألباني: «قلت: بل هو شر من ذلك كما تبين مما سبق.

ومن هذا الوجه أخرجه الترمذي وغيره مختصراً، وسيأتي برقم (٢٥٩٦)» اهـ.

* * *

[٥ - ٣] قال الترمذي (ن ١٩٣٧ = ش ١٨٥٩):

حدثنا أحمد بن منيع. حدثنا يعقوب بن الوليد المزني، عن ابن أبي ذئب، عن المَقْبُريِّ، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنَّ الشَّيْطَانَ حَسَّاسٌ لَحَّاسٌ[1]؛ فَاحْذَرُوهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ فَأَصابَهُ شَيْءٌ؛ فَلاَ يَلُومَنَّ إلاَّ نَفْسَهُ».

(١) أي: كثير اللحس لما يصل إليه. تقول: لحستُ الشيء ألحسُه؛ إذا أخذتَه بلسانك. ولحَّاس للمبالغة، والحسَّاس: الشديد الحسِّ والإدراك. «نهاية».

قال الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (١٤٧٦): «موضوع - الروض النضير ١ / ٢٢٥».

قال: «والشطر الثاني منه قوي»[(١)].

* * *

[٦ – ٤] قال الترمذي (ن ٢٦٢٥ = ش ٢٤٩٤):

حدثنا سلمة بن شَبيب. حدثنا عبد الله بن إبراهيم الغفاري المدني. حدثني أبي، عن أبي بكر المنكدر، عن جابر؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ نَشَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، وَأَدْخَلَهُ جَنَّتَهُ: رِفْقٌ بِالضَّعِيفِ، وَشَفَقَةٌ عَلَى الْوَالِدَيْنِ، وَإِحْسَانٌ إِلَى الْمَمْلُوكِ».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ٩٢): «موضوع. أخرجه الترمذي (٣ / ٣١٦) من طريق عبد الله بن إبراهيم الغفاري المدني: ثني أبي عن أبي بكر بن المنكدر عن جابر مرفوعاً. وقال الترمذي: هذا حديث غريب».

قال الألباني: «قلت: عبد الله بن إبراهيم؛ نسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث، وقال الحاكم: روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها غيره».

قال الألباني: «قلت: وأبوه مجهول كما في «التقريب»».

فالحديث بهذا الإسناد موضوع، وقد أورده المنذري في «الترغيب» (٢ / ٤٩) مشيراً لضعفه بزيادة: «وثلاثٌ مَن كنَّ فيه أظله الله عز وجل تحت عرشه يوم لا ظل إلا ظله: الوضوء في المكاره، والمشي إلى المساجد في الظلم، وإطعام الجائع». وقال: رواه الترمذي بالثلاث الأول فقط، وقال: حديث غريب. ورواه

---

(١) وهو في «صحيح الجامع» برقم (٥٩٩١).

أبو الشيخ في «الثواب»، وأبو القاسم الأصبهاني بتمامه» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع الصغير» برقم (٥٥٥٢).

* * *

[٧ - ٥] قال الترمذي (ن ٢٦٣٣ = ش ٢٥٠٥):

حدثنا أحمد بن منيع. حدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهَمْداني، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن مَعدان، عن معاذ بن جبل؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ؛ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ١٧٨): «موضوع. أخرجه الترمذي (٣/ ٣١٨)، وابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة»، وابن عدي (٢٩٦ / ٢)، والخطيب في «تاريخه» (٢ / ٣٣٩ - ٣٤٠) من طريق محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمتصل، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل».

قال الألباني: «قلت: أنَّى له الحسن إذن؟! فإنه مع هذا الانقطاع فيه محمد بن الحسن هذا، كذبه ابن معين وأبو داود؛ كما في «الميزان»، ثم ساق له هذا الحديث.

ولهذا أورده الصغاني في «الموضوعات» (ص ٦)، ومن قبله ابن الجوزي (٣ / ٨٢) ذكره من طريق ابن أبي الدنيا، ثم قال: لا يصح، محمد بن الحسن كذاب.

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٩٣) بقوله: قلت: أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن غريب، وله شاهد».

قال الألباني: «قلت: ثم ذكر الشاهد، وهو من طريق الحسن قال:

«كانوا يقولون: من رمى أخاه بذنب تاب إلى الله منه؛ لم يمت حتى يبتليه الله به».

وهو مع أنه ليس مرفوعاً إليه ﷺ، فإن في سنده صالح بن بشير المُرِّي، وهو ضعيف كما في «التقريب»؛ فلا يصح شاهداً لضعفه وعدم رفعه، وقد رواه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» (ص ٢٨١) قال: أُخبرت عن سيار: حدثنا صالح المري قال: سمعت الحسن يقول: فذكره.

وله شاهد آخر مرفوع، ولكنه ضعيف، فانظر أجوبة ابن حجر على القزويني مع مقدمتي لها المنشورة في آخر «المشكاة» بتحقيقنا(ج٣ص ح)»اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٥٧٢٢).

* * *

[٨ - ٦] قال الترمذي (ن ٢٧٩٩ = ش ٢٦٤٨):

حدثنا محمد بن حُمَيْد الرازي. حدثنا محمد بن المُعَلَّى. حدثنا زياد بن خَيْثمة، عن أبي داود، عن عبد الله بن سِخْبَرَة، عن سِخْبَرَة، عن النبي ﷺ؛ قال:

«مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٦٩٨): «موضوع - تخريج المشكاة ٢٢١، تخريج الترغيب ١ / ٥٥».

وقال في «تخريج المشكاة» عن أبي داود الراوي: «كذاب، وهو أبو داود الأعمى المسمى نفيعاً، وسخبرة في صحبته اختلاف؛ كما قال المنذري في «الترغيب»».

* * *

[٩ – ٧] قال الترمذي (ن ٢٨٣٤ = ش ٢٦٨١):

حدثنا محمد بن إسماعيل. حدثنا إبراهيم بن موسى. أخبرنا الوليد بن مسلم. حدثنا رَوْح بن جَنَاح، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٩٩١): «موضوع».

وقال في «تخريج المشكاة» تحت الحديث (رقم ٢١٧): «وآفته روح بن جناح، وهو ضعيف جداً متهم بالوضع، وقال الساجي[١] في حديثه هذا: منكر. ورواه ابن عبد البر (١ / ٢٦) من حديث أبي هريرة، وفيه يزيد بن عياض، وهو كذاب».

وقال في «تمام المنة» (ص ١١٥ ـ باب الغسل): «أورده (يعني: سيد سابق) من حديث ابن عباس في قصة له مع بعض أصحابه من التابعين، وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه[٢] وابن عبد البر في «جامع العلم» عنه مرفوعاً دون القصة، وقال الترمذي: حديث غريب. يعني ضعيف، ونقل المناوي عن الحافظ العراقي أنه قال: إسناده ضعيف جداً. وهو كما قال، وبيانه في التعليق على «المشكاة» (٢١٧). وأما القصة؛ فلم أقف الآن على سندها للنظر فيه، وما أظنها تصح، وفيها نكارة، والله أعلم» اهـ.

* * *

[١٠ – ٨] قال الترمذي (ن ٢٨٥٤ = ش ٢٦٩٩):

حدثنا الفضل بن الصَّبَّاح بغدادي. حدثنا سعيد بن زكريا، عن عنبسة ابن عبد الرحمن، عن محمد بن زاذان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن

---

(١) في «تخريج المشكاة» (ط. المكتب الإسلامي) (١/ ٧٥): «السماخي»! والصواب ما أثبتّه. انظر «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣).

(٢) انظر الحديث (رقم ٢٦) من هذا الكتاب.

عبد الله؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«**السَّلاَمُ قَبْلَ الْكَلاَمِ**».

وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ قال:

«**لاَ تَدْعُوا أَحَداً إِلَى الطَّعَامِ حَتَّى يُسَلِّمَ**».

قال الألباني في «الضعيفة» (١٧٣٦): «موضوع[1]. أخرجه الترمذي (٢/ ١١٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١٥ / ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٧٨)، عن عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وقال الترمذي: هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعت محمداً (يعني: البخاري) يقول: عنبسة بن عبد الرحمن ضعيف في الحديث، ذاهب، ومحمد بن زاذان منكر الحديث».

قال الألباني: «قلت: قال الحافظ في «التقريب»: هو متروك، وعنبسة متروك، رماه أبو حاتم بالوضع».

قال الألباني: «قلت: ولم يقع للأول ذكر في إسناد أبي يعلى.

والحديث عزاه السيوطي لأبي يعلى فقط، وإنما عزى للترمذي منه الشطر الأول فقط، وهو عنده بتمامه. ولم يتنبه لذلك المناوي، وعليه جاء كلامه مختلفاً، فقال في الشطر الأول: وحكم ابن الجوزي بوضعه، وأقره عليه ابن حجر، ومن العجب أنه ورد بسند حسن، رواه ابن عدي في «كامله» من حديث

---

(١) قلت: والشطر الأول منه (أعني: «السَّلاَمُ قَبْلَ الكَلاَمِ») قال الألباني فيه في «صحيح سنن الترمذي»: «حسن ـ الصحيحة ٨١٦»! مع أنه بنفس الإسناد الموضوع؛ كما هو واضح أعلاه، من أجل ذلك قال عنه في «ضعيف الجامع» (٣٣٧٢): «موضوع». فالظاهر أنّه ـ حفظه الله ـ يعني أن الحديث ثبت لفظه بسند آخر. وفي هذا نظر أيضاً؛ فإن اللفظ الذي في «الصحيحة» و«صحيح الجامع»: «السَّلاَمُ قَبْلَ السُّؤَالِ»، وراجع ـ إن شئت ـ «الصحيحة» تحت الحديث (رقم ٨١٦).

ابن عمر باللفظ المذكور، وقال الحافظ ابن حجر: هذا إسناد لا بأس به، فأعرض المصنف عن الطريق الجيد، واقتصر على المُضَعَّف المنكر، بل الموضوع، وذلك من سوء التصرف».

قال الألباني: «قلت: السند الحسن ليس لابن عدي كما بينته في «الصحيحة» (٨١٦)».

قال: «ثم قال في حديث أبي يعلى: قال الهيثمي: في إسناده من لم أعرفه».

قال - أعني شيخنا الألباني -: «قلت: إنما قال الهيثمي هذا في حديث آخر لجابر نصه: «لاَ تَأْذَنُوا لِمَنْ لَمْ يَبْدَأْ بِالسَّلَامِ»، وهو حديث صحيح لطرقه وشواهده، ولذلك خرجته في الكتاب الآخر (٨١٧)» اهـ.

* * *

[١١ - ٩] قال الترمذي (ن ٢٨٦٩ = ش ٢٧١٤):

حدثنا قتيبة. حدثنا عبيد الله بن الحارث، عن عنبسة، عن محمد بن زاذان، عن أم سعد، عن زيد بن ثابت؛ قال:

دخلت على رسول الله ﷺ وبين يديه كاتب، فسمعته يقول:

«ضَعِ الْقَلَمَ عَلَى أُذُنِكَ؛ فَإِنَّهُ أَذْكَرُ لِلْمُمْلِي».

قال الألباني في «الضعيفة» (٨٦١): «موضوع. رواه الترمذي (٣ / ٣٩١)، وابن حبان في «المجروحين» (٢ / ١٦٩)، وابن عدي (٢٣٢ / ٢)، وابن عساكر (١٦ / ١٩ / ١) عن عنبسة عن محمد بن زاذان عن أم سعد عن زيد ابن ثابت؛ قال:

دخلت على رسول الله ﷺ وبين يديه كاتب، فسمعته يقول: فذكره. وقال: إسناده ضعيف، وعنبسة ومحمد ضعيفان».

قال الألباني: «قلت: والأول شر من الآخر، وهو عنبسة بن عبد الرحمن الأموي، قال أبو حاتم: كان يضع الحديث.

وقال ابن حبان: هو صاحب أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به.

وأشار البخاري إلى اتهامه فقال: تركوه.

وقال النسائي: متروك».

قال الألباني: «قلت: ولهذا أورد ابن الجوزي الحديث في «الموضوعات» (١ / ٢٥٩) من رواية الترمذي هذه، ثم قال: لا يصح، عنبسة متروك، وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث.

وتعقبه السيوطي بأنه ورد من حديث أنس، ثم ساقه من طريقين فيهما متهمان كما سيأتي عقب هذا، فلا يصلح الاستشهاد بهما كما هو مقرر في محله من علم المصطلح.

ومن الغرائب قول المناوي: وزعم ابن الجوزي وضعه، ورده ابن حجر بأنه ورد من طريق أخرى لابن عساكر، ووروده بسندين مختلفين يخرجه عن الوضع».

قال الألباني: «قلت: كيف هذا وفي السند الأول من كان يضع الحديث كما عرفت، وفي الآخر مثله كما يأتي؟! ولهذا لم يصب السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي، كما لم يحسن صنعاً في إيراده لهذا الحديث في «الجامع الصغير»!» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٣٥٩٠).

* * *

[١٢ - ١٠] قال الترمذي (ن ٢٩٢٤ = ش ٢٧٦٢):

حدثنا هَنّاد. حدثنا عمر بن هارون، عن أسامة بن زيد، عن عمرو بن

شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن النبي ﷺ:

كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لِحْيَتِهِ؛ مِنْ عَرْضِهَا وَطُولِهَا.

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ٢٨٨): «موضوع. أخرجه الترمذي (٣/ ١١)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٨٨)، وابن عدي (٢٤٣ / ٢)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٣٠٦) من طريق عمر بن هارون البلخي عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: عمر ابن هارون مقارب الحديث، لا أعرف له حديثاً ليس له أصل - أو قال: يتفرد به - إلا هذا الحديث».

قال الألباني: «قلت: وفي ترجمته رواه العقيلي، ثم قال: ولا يُعرف إلا به، وقد رُوي عن النبي ﷺ بأسانيد جياد أنه قال: «اعْفُوا اللِّحى، وأَحْفُوا الشَّوَارِبَ»[1]، وهذه الرواية أولى.

وعمر هذا؛ قال في «الميزان»: قال ابن معين: كذاب خبيث. وقال صالح جزرة: كذاب.

ثم ساق له هذا الحديث. لكن قال ابن عدي عقبه: وقد روى هذا عن أسامة غير عمر بن هارون.

فلينظر، فإنه خلاف ما قاله البخاري والعقيلي أنه تفرد به عمر» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٤٥٢٢).

* * *

---

(١) متفق عليه.

[١٣ - ١١] قال الترمذي (ن ٣٠٦٠ = ش ٢٨٨٧):

حدثنا قتيبة، وسفيان بن وكيع؛ قالا: حدثنا حميد بن عبد الرحمن الرُّؤاسِيّ، عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي محمد، عن مقاتل بن حَيّان، عن قتادة، عن أنس؛ قال: قال النبي ﷺ:

«إنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْباً، وَقَلْبُ الْقُرْآنِ ﴿يس﴾ ، وَمَنْ قَرَأَ ﴿يس﴾ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ١٦٩): «موضوع. أخرجه الترمذي (٤/ ٤٦)، والدارمي (٢ / ٤٥٦) من طريق حميد بن عبد الرحمن عن الحسن ابن صالح عن هارون أبي محمد عن مقاتل بن حيان عن قتادة عن أنس مرفوعاً. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد مجهول، وفي الباب عن أبي بكر الصديق، ولا يصح، وإسناده ضعيف، وفي الباب عن أبي هريرة».

قال الألباني: «قلت: كذا في نسختنا من الترمذي: حسن غريب. ونقل المنذري في «الترغيب» (٢ / ٢٢٢)، والحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣ / ٥٦٣)، والحافظ في «التهذيب»؛ أنه قال: حديث غريب. ليس في نقلهم عنه أنه حسنه، ولعله الصواب، فإن الحديث ضعيف ظاهر الضعف، بل هو موضوع من أجل هارون، فقد قال الحافظ الذهبي في ترجمته بعد أن نقل عن الترمذي تجهيله إياه: قلت: أنا أتهمه بما رواه القضاعي في «شهابه»، ثم ساق له هذا الحديث».

قال الألباني: «قلت: هو فيه برقم (١٠٣٥).

وفي «العلل» (٢ / ٥٥ - ٥٦) لابن أبي حاتم: سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: مقاتل هذا؛ هو مقاتل بن سليمان، رأيت هذا الحديث في أول

كتاب وضعه مقاتل بن سليمان، وهو حديث باطل لا أصل له».

قال الألباني: «قلت: كذا جزم أبو حاتم - وهو الإمام الحجة - أن مقاتلاً المذكور في الإسناد هو ابن سليمان، مع أنه وقع عند الترمذي والدارمي «مقاتل بن حيان»؛ كما رأيت، فلعله خطأ من بعض الرواة. ويؤيده أن الحديث رواه القضاعي؛ كما سبق، وكذا أبو الفتح الأزدي من طريق حميد الرؤاسي بسنده المتقدم عن مقاتل عن قتادة به. كذا قال: «عن مقاتل»، لم ينسبه، فظن بعض الرواة أنه ابن حيان فنسبه إليه، من هؤلاء الأزدي نفسه، فإنه ذكر عن وكيع أنه قال في مقاتل بن حيان: ينسب إلى الكذب.

قال الذهبي: كذا قال أبو الفتح، وأحسبه التبس عليه مقاتل بن حيان بمقاتل بن سليمان، فابن حيان صدوق، قوي الحديث، والذي كذّبه وكيع هو ابن سليمان. ثم قال أبو الفتح...».

قال الألباني: «قلت: فساق إسناد الحديث كما ذكرت آنفاً، فتعقبه الذهبي بقوله: قلت: الظاهر أنه مقاتل بن سليمان».

قال الألباني: «قلت: وإذا ثبت أنه ابن سليمان؛ كما استظهره الذهبي، وجزم به أبو حاتم، فالحديث موضوع قطعاً؛ لأنه - أعني: ابن سليمان - كذاب؛ كما قال وكيع وغيره.

ثم اعلم أن حديث أبي بكر الذي أشار إليه الترمذي وضعفه لم أقف على متنه، وأما حديث أبي هريرة، فقال الحافظ ابن كثير: منظور فيه. ثم قال: قال أبو بكر البزار: حدثنا عبد الرحمن بن الفضل حدثنا زيد بن الحباب حدثنا حميد المكي مولى آل علقمة عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً به، دون قوله: «من قرأها...»، ثم قال البزار: لا نعلم رواه إلا زيد عن حميد».

قال الألباني: «قلت: وحميد هذا مجهول؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، وعبد الرحمن بن الفضل شيخ البزار لم أعرفه، وحديثه في «كشف الأستار»

برقم (٢٣٠٤).

والحديث مما شان به السيوطي «جامعه»، وكذا الشيخ الصابوني «مختصره» (٣ / ١٥٤) الذي زعم أنه لا يذكر فيه إلا الصحيح من الحديث! وهيهات؛ فإنه مجرد ادِّعاء!» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (١٩٣٣).

* * *

[**١٤** - ١٢] قال الترمذي (ن ٣٠٦٢ = ش ٢٨٨٨):

حدثنا سفيان بن وكيع. حدثنا زيد بن حباب، عن عمر ابن أبي خَثْعَمٍ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ قَرَأَ ﴿حم﴾ الدُّخَانَ فِي لَيْلَةٍ؛ أَصْبَحَ يَسْتَغْفِرُ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٧٧٨): «موضوع - تخريج المشكاة - ٢١٤٩».

* * *

[**١٥** - ١٣] قال الترمذي (ن ٣٨٢٣ = ش ٣٥٧٠):

حدثنا أحمد بن الحسن. أخبرنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي. أخبرنا الوليد بن مسلم. أخبرنا ابن جُريج، عن عطاء بن أبي رباح وعِكْرِمة - مولى ابن عباس -، عن ابن عباس أنه قال:

بينما نحن عند رسول الله ﷺ، إذ جاءه علي بن أبي طالب فقال: بأبي أنت وأمي! تَفَلَّتَ هذا القرآن من صدري، فما أجدني أقدر عليه. فقال له رسول الله ﷺ:

«يَا أَبَا الحَسَنِ! أَفَلاَ أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِنَّ، وَيَنْفَعُ بِهِنَّ مَنْ عَلَّمْتَهُ، وَيُثَبِّتُ مَا تَعَلَّمْتَ فِي صَدْرِكَ؟».

قال: أجل يا رسول الله فعلمني. قال:

«إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَقُومَ فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الآخِرِ، فَإِنَّهَا سَاعَةٌ مَشْهُودَةٌ، والدُّعَاءُ فِيهَا مُسْتَجَابٌ، وَقَدْ قَالَ أَخِي يَعْقُوبُ لِبَنِيهِ: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾ يَقُولُ: حَتَّى تَأْتِيَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ.

فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ؛ فَقُمْ فِي وَسَطِهَا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ؛ فَقُمْ فِي أَوَّلِهَا، فَصَلِّ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ؛ تَقْرَأُ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةِ ﴿يس﴾، وَفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ﴿حم﴾ الدُّخَانَ، وَفِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ﴿الم. تَنْزِيلُ﴾ السَّجْدَةَ، وَفِي الرَّكْعَةِ الرَّابِعَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ﴿تَبَارَكَ﴾ الْمُفَصَّلَ.

فَإِذَا فَرَغْتَ مِنَ التَّشَهُّدِ، فَاحْمَدِ اللَّهَ، وَأَحْسِنِ الثَّنَاءَ عَلَى اللَّهِ، وَصَلِّ عَلَيَّ، وَأَحْسِنْ، وَعَلَى سَائِرِ النَّبِيِّينَ، وَاسْتَغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، وَلإِخْوَانِكَ الَّذِينَ سَبَقُوكَ بِالإِيمَانِ، ثُمَّ قُلْ فِي آخِرِ ذَلِكَ:

اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي بِتَرْكِ الْمَعَاصِي أَبَداً مَا أَبْقَيْتَنِي، وَارْحَمْنِي أَنْ أَتَكَلَّفَ مَا لاَ يَعْنِينِي، وارْزُقْنِي حُسْنَ النَّظَرِ فِيمَا يُرْضِيكَ عَنِّي.

اللَّهُمَّ بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، ذَا الْجَلاَلِ والإِكْرَامِ، وَالْعِزَّةِ الَّتِي لاَ تُرَامُ، أَسْأَلُكَ يَا أَللَّهُ يَا رَحْمَنُ بِجَلاَلِكَ وَنُورِ وَجْهِكَ؛ أَنْ تُلْزِمَ قَلْبِي حِفْظَ كِتَابِكَ كَمَا عَلَّمْتَنِي، وَارْزُقْنِي أَنْ أَتْلُوَهُ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي يُرْضِيكَ عَنِّي.

اللَّهُمَّ بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، ذَا الْجَلاَلِ والإِكْرَامِ، وَالْعِزَّةِ الَّتِي لاَ تُرَامُ، أَسْأَلُكَ يَا أَللَّهُ يَا رَحْمَنُ بِجَلاَلِكَ وَنُورِ وَجْهِكَ؛ أَنْ تُنَوِّرَ بِكِتَابِكَ بَصَرِي، وَأَنْ تُطْلِقَ بِهِ لِسَانِي، وَأَنْ تُفَرِّجَ بِهِ عَنْ قَلْبِي، وَأَنْ تَشْرَحَ بِهِ

صَدْرِي، وَأَنْ تَغْسِلَ بِهِ بَدَنِي، فَإِنَّهُ لاَ يُعِينُنِي عَلَى الْحَقِّ غَيْرُكَ، وَلاَ يُؤْتِيهِ إلاَّ أَنْتَ، وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

يَا أَبَا الْحَسَنِ! تَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلاَثَ جُمَعٍ، أَوْ خَمْساً، أَوْ سَبْعاً، تُجَبْ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ مَا أَخْطَأَ مُؤْمِناً قَطُّ».

قال ابن عباس: فوالله ما لبث عليٌّ إلا خمساً، أو سبعاً، حتى جاء رسولَ الله ﷺ في مثل ذلك المجلس، فقال:

يا رسول الله! إني كنت فيما خلا لا آخذ إلا أربع آيات ونحوهن، فإذا قرأتهن على نفسي تفلتن، وأنا أتعلم اليوم أربعين آية ونحوها، فإذا قرأتها على نفسي، فكأنما كتاب الله بين عيني، ولقد كنت أسمع الحديث، فإذا رددته تفلت، وأنا اليوم أسمع الأحاديث، فإذا تحدثت بها لم أخرم منها حرفاً.

فقال له رسول الله ﷺ عند ذلك:

«مُؤْمِنٌ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ أَبَا الْحَسَنِ».

قال الألباني في «ضعيف سنن الترمذي»: «موضوع - التعليق الرغيب ٢/ ٢١٤، الضعيفة ٣٣٧٤» اهـ.

* * *

[١٦ - ١٤] قال الترمذي: (ن ٣٩٤٩ = ش ٣٦٨٤):

حدثنا محمد بن المثنى. حدثنا عبد الله بن داود الواسطي أبو محمد. حدثني عبد الرحمن بن أخي محمد بن المنكدر، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ابن عبد الله؛ قال: قال عمر لأبي بكر:

يا خير الناس بعد رسول الله! فقال أبو بكر: أما إنك إن قلت ذاك؛ فلقد سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى رَجُلٍ خَيْرٍ مِنْ عُمَرَ».

قال الألباني في «الضعيفة» (١٣٥٧): «موضوع. رواه الترمذي (٢ / ٢٩٣)، والدولابي في «الكنى» (٢ / ٩٩)، والحاكم (٣ / ١٩٠)، وكذا العقيلي في «الضعفاء» (٢٤١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (١ / ١٩٠)، وابن عدي في «الكامل» (ق ٢٢٤ / ٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٢٩ / ١) من طريق عبد الله بن داود التمار قال: ثنا عبد الرحمن بن أخي محمد بن المنكدر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال:

قال عمر لأبي بكر: يا خير الناس بعد رسول الله ﷺ! فقال أبو بكر: أما إنك إن قلت ذاك، فلقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بذاك».

قال الألباني: «قلت: وعلته التمار أو شيخه عبد الرحمن، وفي ترجمة الأول أورده ابن عدي، وبالثاني أعله العقيلي فقال: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به.

وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»: لا يكاد يعرف، ولا يتابع على حديثه. ثم ساقه.

وأعله بالأول أيضاً فقال في جزء «موضوعات من المستدرك»: قلت: عبد الله هالك، وهذا باطل.

وقال في ترجمته من «الميزان»: قال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وتكلم فيه ابن عدي وابن حبان.

ثم ساق له هذا الحديث، ثم قال: هذا كذب.

ولما قال الحاكم: صحيح الإسناد. تعقبه الذهبي بقوله: عبد الله ضعفوه، وعبد الرحمن تكلم فيه، والحديث شبه موضوع.

وقال ابن الجوزي: هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا يتابع

عبد الرحمن عليه، ولا يعرف إلا به، وأما عبد الله بن داود فقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج بروايته.

ثم إن الحديث ظاهر البطلان؛ لمخالفته لما هو مقطوع به: أن خير من طلعت عليه الشمس إنما هو نبينا محمد ﷺ، ثم الرسل والأنبياء، ثم أبو بكر، وقد جاء من طرق عن ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ:

«ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر».

أخرجه جمع من المحدثين منهم عبد بن حميد والخطيب وغيرهما، وهو أصح من الأول سنداً ومتناً كما ترى، وقد حسنه بعضهم، ولكن الطرق المشار إليها بحاجة إلى دراسة دقيقة، وهذا مما لم يتيسر لي بعد. والله الموفق» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» (رقم ٥٠٩٩).

* * *

[١٧ - ١٥] قال الترمذي (ن ٣٩٧٥ = ش ٣٧٠٩):

حدثنا الفضل بن أبي طالب البغدادي وغير واحد؛ قالوا: حدثنا عثمان ابن زفر. حدثنا محمد بن زياد، عن محمد بن عجلان، عن أبي الزبير، عن جابر؛ قال:

أُتِيَ رسول الله ﷺ بجنازة رجل يصلي عليه، فلم يصل عليه، فقيل: يا رسول الله! ما رأيناك تركت الصلاة على أحد قبل هذا؟! قال:

«إِنَّهُ كَانَ يَبْغَضُ عُثْمَانَ؛ فَأَبْغَضَهُ اللَّهُ».

قال الألباني في «الضعيفة» (١٩٦٧): «موضوع. رواه الترمذي (٢ / ٢٩٧)، والسَّهمي في «تاريخ جرجان» (٦٠) عن محمد بن زياد عن ابن عجلان عن أبي الزبير عن جابر قال:

دعي النبي ﷺ إلى جنازة رجل يصلي عليه، فلم يصل عليه، قالوا: يا رسول الله! ما رأيناك تركت الصلاة على أحد إلا على هذا؟! قال: فذكره.

وقال الترمذي: حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ومحمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران ضعيف في الحديث جداً».

قال الألباني: «قلت: وهو اليَشْكُري الطّحّان، قال الحافظ : كذَّبوه.

وأبو الزبير مدلّس وقد عنعنه» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٢٠٧٢).

* * *

[**١٨** ـ ١٦] قال الترمذي: (ن ٤١٩٩ = ش ٣٩٢٣):

حدثنا الحسين بن حُرَيْث. حدثنا الفضل بن موسى، عن عيسى بن عبيد، عن غَيلان بن عبد الله العامري، عن أبي زُرْعَةَ بن عمرو بن جرير، عن جرير بن عبد الله، عن النبي ﷺ ؛ قال:

«**إنَّ اللَّهَ أَوْحى إلَيَّ: أَيَّ هَؤُلاَءِ الثَّلاثَةِ نَزَلْتَ فَهِيَ دَارُ هِجْرَتِكَ: الْمَدِينَةَ، أَوِ الْبَحْرَيْنِ، أَوْ قِنَّسْرِينَ**».

قال الألباني في «ضعيف سنن الترمذي»: «موضوع ـ الرد على الكتّاني رقم الحديث ١».

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (١٥٧٣).

* * *

[**١٩** – ١٧] قال الترمذي: (ن ٤٢٠٤ = ش ٣٩٢٨):

حدثنا عبد بن حميد. حدثنا محمد بن بشر العبدي. حدثنا عبد الله بن

عبد الله بن الأسود، عن حصين بن عمر الأَحْمَسِيِّ، عن مُخارق بن عبد الله، عن طارق بن شهاب، عن عثمان بن عفان؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ غَشَّ الْعَرَبَ؛ لَمْ يَدْخُلْ فِي شَفَاعَتِي، وَلَمْ تَنَلْهُ مَوَدَّتِي».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ٥٤٥): «موضوع. أخرجه الترمذي (٤/ ٣٧٦)، وأحمد (رقم ٥١٩)، ومن طريقه العراقي في «محجة القرب إلى محبة العرب» (٨/ ٢)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٨/ ١)، وأبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (١٣٦/ ٢) من طريق حصين بن عمر عن مخارق بن عبد الله عن طارق بن شهاب عن عثمان بن عفان مرفوعاً. وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسي، وليس عند أهل الحديث بذاك القوي».

قال الألباني: «قلت: بل هو كذاب عند غير واحد منهم، كما سبق ذكره قبل هذا، وحديثه هذا معارض لما صح عنه ﷺ من قوله: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي». وهو مخرج في «الروض النضير» (رقم ٤٣ و٦٥)، و«المشكاة» (٥٥٩٨ و٥٥٩٩)» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٥٧٢٧).

* * *

[**٢٠** – ١٨] قال الترمذي (ن ٤٢١٦ = ش ٣٩٣٩).

حدثنا أبو بكر بن زَنْجُويَهْ بغدادي. حدثنا عبد الرزاق. أخبرني أبي، عن مِيناء مولى عبد الرحمن بن عوف؛ قال: سمعت أبا هريرة يقول:

كنا عند النبي ﷺ فجاء رجل أحسبه من قيس، فقال: يا رسول الله! الْعَنْ حِمْيَراً. فأعرض عنه، ثم جاءه من الشق الآخر، فأعرض عنه، فقال النبي ﷺ:

«رَحِمَ اللَّـهُ حِمْيَراً؛ أَفْوَاهُهُمْ سَلَامٌ، وَأَيْدِيهِمْ طَعَامٌ، وَهُمْ أَهْلُ أَمْنٍ وَإِيمَانٍ».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ٣٤٩): «موضوع. أخرجه الترمذي (٤/ ٣٧٨)، وأحمد (٢/ ٢٧٨)، ومن طريقه العراقي في «المحجة» (٤٦/ ٢) عن ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت أبا هريرة يقول:

كنا عند رسول الله ﷺ، فجاءه رجل أحسبه من قيس، فقال: يا رسول الله! ألعن حميراً؟[1] فأعرض عنه، ثم جاءه من الشق الآخر، فأعرض عنه، فقال النبي ﷺ: فذكره، وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ويُروى عن ميناء أحاديث مناكير».

قال الألباني: «قلت: وقد كذبه أبو حاتم؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله[2].

والحديث ذكره السيوطي في «الجامع» من رواية أحمد والترمذي، ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء! لا في «الفيض»، ولا في «التيسير»»اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» رقم (٣١٠٩).

* * * * *

---

(١) كذا هو في «الضعيفة» بصيغة الاستفهام، وفي «الترمذي» و«المسند» بصيغة الطلب، وهو الأقرب، والله أعلم.

(٢) يعني (رقم ٣٤٨) من «الضعيفة».

الأحاديث الموضوعة
في «سنن ابن ماجه»

[٢١ - ١] قال ابن ماجه (٤٩):

حدثنا داود بن سليمان العسكري. حدثنا محمد بن علي أبو هاشم بن أبي خِداش الموصلي؛ قال: حدثنا محمد بن مِحْصَن، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عبد الله بن الديلمي، عن حذيفة؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«لاَ يَقْبَلُ اللَّهُ لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ صَوْماً، وَلاَ صَلاَةً، ولاَ صَدَقَةً، ولاَ حَجّاً وَلاَ عُمْرَةً، وَلاَ جِهَاداً، وَلاَ صَرْفاً وَلاَ عَدْلاً، يَخْرُجُ مِنَ الإِسْلاَمِ كَمَا تَخْرُجُ الشَّعْرَةُ مِنَ الْعَجِينِ».

قال الألباني في «الضعيفة» (١٤٩٣): «موضوع. أخرجه ابن ماجه (٤٩) من طريق محمد بن محصن عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عبد الله بن الديلمي عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره».

قال الألباني: «قلت: وهذا موضوع، آفته ابن محصن هذا، فإنه كذاب كما قال ابن معين وأبو حاتم، وقال الحافظ في «التقريب»: كذبوه.

وتساهل البوصيري فيه فقال في «الزوائد» (١/ ١٠): هذا إسناد ضعيف، فيه محمد بن محصن، وقد اتفقوا على ضعفه.

ووجه التساهل أن الراوي قد يُتفق على ضعفه وليس بكذاب، وحينئذ

فذكر الاتفاق دون ذكر السبب لا يكون معبراً عن واقع الراوي، فتأمل» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٦٣٧٥).

* * *

[**٢٢** - ٢] قال ابن ماجه (٥٥):

حدثنا الحسن بن حماد، سَجّادة. ثنا يحيى بن سعيد الأموي، عن محمد ابن سعيد بن حسان، عن عبادة بن نُسي، عن عبد الرحمن بن غَنْم. ثنا معاذ ابن جبل؛ قال:

لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال:

«لاَ تَقْضِيَنَّ وَلاَ تَفْصِلَنَّ إلاَّ بِمَا تَعْلَمُ، وَإنْ أَشْكَلَ عَلَيْكَ أَمْرٌ فَقِفْ حَتَّى تَبَيَّنَهُ أَوْ تَكْتُبَ إلَيَّ فِيهِ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٢٦٩): «موضوع».

وقال في «الضعيفة» تحت الحديث (رقم ٨٨١)[١]: «فيه محمد بن سعيد ابن حسان، وهو الدمشقي المصلوب، قال في «التقريب»: قال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث. وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة وصلبه.

وقال البوصيري في «الزوائد»: هذا إسناد ضعيف، محمد بن سعيد هو المصلوب، اتهم بوضع الحديث» اهـ.

* * *

[**٢٣** - ٣] قال ابن ماجه (٦٥):

حدثنا سهل بن أبي سهل، ومحمد بن إسماعيل؛ قالا: ثنا عبد السلام

---

(١) (٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦) مختصراً.

ابن صالح، أبو الصلت الهروي. ثنا علي بن موسى الرضا، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«الإيمانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالأَرْكَانِ».

قال الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه»: «موضوع ـ الضعيفة ٢٢٧٠».

وهو في «ضعيف الجامع» برقم (٢٣٠٧).

* * *

[**٢٤** - ٤] قال ابن ماجه (١٢٠):

حدثنا محمد بن إسماعيل الرازي. ثنا عبيد الله بن موسى. أنبأنا العلاء ابن صالح، عن المِنهال، عن عَبّاد بن عبد الله؛ قال: قال علي:

أنَا عَبْدُ اللَّهِ، وَأَخُو رَسُولِهِ ﷺ، وَأَنَا الصِّدِّيقُ الأَكْبَرُ، لاَ يَقُولُهَا بَعْدِي إلاَّ كَذَّابٌ، صَلَّيْتُ قَبْلَ النَّاسِ لِسَبْعِ سِنِينَ.

قال الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه»: «باطل».

قال: «وعباد بن عبد الله ضعيف، قاله الذهبي في «التلخيص»».

* * *

[**٢٥** - ٥] قال ابن ماجه (١٤١):

حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك. ثنا إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير بن نُفير، عن كَثير بن مرة الحضرمي، عن عبد الله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلاً كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً، فَمَنْزِلِي وَمَنْزِلُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُجَاهَيْنِ، وَالْعَبَّاسُ بَيْنَنَا؛ مُؤْمِنٌ بَيْنَ خَلِيلَيْنِ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (١٥٣٠): «موضوع - الأحاديث الضعيفة ٣٠٣٤».

* * *

[٢٦ - ٦] قال ابن ماجه (٢٢٢):

حدثنا هشام بن عمار. ثنا الوليد بن مسلم. ثنا رَوْح بن جَنَاح أبو سعيد، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ»[1].

قال الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه»: «موضوع - المشكاة ٢١٧، التعليق الرغيب ١/ ٦١، تمام المنة/ الغسل» اهـ.

وهو في «ضعيف الجامع» رقم (٣٩٩١).

* * *

[٢٧ - ٧] قال ابن ماجه (٢٤٨):

حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة. ثنا المُعَلَّى بن هلال، عن إسماعيل؛ قال: دخلنا على الحسن نعوده حتى ملأنا البيت، فقبض رجليه، ثم قال: دخلنا على أبي هريرة نعوده حتى ملأنا البيت، فقبض رجليه، ثم قال: دخلنا على رسول الله ﷺ حتى ملأنا البيت، وهو مضطجع لجنبه، فلما رآنا قبض رجليه، ثم قال:

«إِنَّهُ سَيَأْتِيكُمْ أَقْوَامٌ مِنْ بَعْدِي يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ؛ فَرَحِّبُوا بِهِمْ، وَحَيُّوهُمْ

(١) انظر الحديث المتقدم برقم (٩).

وَعَلِّمُوهُمْ».

قال: فأدركنا والله أقواماً ما رحبوا بنا ولا حَيَّوْنا ولا علمونا؛ إلا بعد أن كنا نذهب إليهم فيجفونا.

قال الألباني في «ضعيف الجامع»: «موضوع ـ الأحاديث الضعيفة ٣٣٤٩».

* * *

[**٢٨** – ٨] قال ابن ماجه (٤٢٤):

حدثنا محمد بن المُصَفَّى الحِمْصي. ثنا بقية، عن محمد بن الفضل، عن أبيه، عن سالم، عن ابن عمر؛ قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً يتوضأ فقال:

«لاَ تُسْرِفْ، لاَ تُسْرِفْ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٢٤١): «موضوع ـ الأحاديث الضعيفة ٤٧٨٢».

* * *

[**٢٩** – ٩] قال ابن ماجه (٧١٢):

حدثنا محمد بن المُصَفَّى الحِمْصي. ثنا بقية، عن مروان بن سالم، عن عبد العزيز بن أبي روّاد، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«خَصْلَتَانِ مُعَلَّقَتَانِ فِي أَعْنَاقِ الْمُؤَذِّنِينَ لِلْمُسْلِمِينَ: صَلاَتُهُمْ، وَصِيَامُهُمْ».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ٩٠١): «موضوع. رواه ابن ماجه رقم (٧١٢) عن بقية عن مروان بن سالم عن عبد العزيز بن أبي روّاد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قال الألباني: «قلت: قال البوصيري في «الزوائد» (ق ٤٧ / ٢): هذا إسناد ضعيف، لتدليس بقية بن الوليد».

قال الألباني: «قلت: شيخه مروان شر منه، قال فيه البخاري وغيره: منكر الحديث.

وقال أبو عروبة الحراني: يضع الحديث.

وقال ابن حبان (٢ / ٣١٧): كان ممن يروي عن المشاهير المناكير، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٢٨٣٠).

* * *

[**٣٠** - ١٠] قال ابن ماجه (٨٩٦):

حدثنا الحسن بن محمد بن الصبَّاح. ثنا يزيد بن هارون. أنبأنا العلاء أبو محمد؛ قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال لي النبي ﷺ :

«إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ فَلاَ تُقْعِ كَمَا يُقْعِي الْكَلْبُ، ضَعْ أَلْيَتَيْكَ بَيْنَ قَدَمَيْكَ، وَأَلْزِقْ ظَاهِرَ قَدَمَيْكَ بِالأَرْضِ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٢١): «موضوع ـ الأحاديث الضعيفة ٢٦١٤».

* * *

[**٣١** - ١١] قال ابن ماجه (٩٦٨):

حدثنا محمد بن الصبَّاح. أنبأنا حفص بن غياث، عن عبد الله بن سعيد المَقْبُرِي، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال:

«إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيـــهِ، وَلاَ يَعْوِي؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْهُ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع»: «موضوع[1] - الأحاديث الضعيفة ٢٤٢٠».

* * *

[**٣٢** - ١٢] قال ابن ماجه (١٢٢٤)[2]:

حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي. ثنا إسحاق الأزرق، عن سفيان، عن جابر، عن أبي حَريز، عن وائل بن حجر؛ قال:

رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى جَالِساً عَلَى يَمِينِهِ وَهُوَ وَجِعٌ.

(**تنبيـــه**): هذا الحديث ليس للشيخ عليه حكم في «ضعيف سنن ابن ماجه»، ولم أعثر على حكمه عليه في كتبه، لكن فيه جابر بن يزيد الجعفي، وهو متهم بالكذب، وقد حكم الشيخ في كتبه بالوضع على أحاديث عدة بسبب هذا الرجل[3]؛ من أجل ذلك أثبته هنا وكأن شيخنا حكم عليه؛ فليتنبه[4].

* * *

---

(١) يعني بهذا اللفظ؛ فإنه صحيح بدون: «ولا يَعْوِي»؛ كما في «ضعيف سنن ابن ماجه» (رقم ٢٠٣). قلت: أخرجه مسلم برقم (٢٩٩٤)، ولفظه: «التَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظُمْ مَا اسْتَطَاعَ». وأخرجه (رقم ٢٩٩٥) بألفاظ عدة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) يأتي قبل هذا الحديث في الترتيب الحديث (١١٤٧) من «سنن ابن ماجه»، ولم أجد حكم الشيخ عليه؛ لكن لم أثبته في هذا الكتاب مع الموضوعات؛ لأن أسوأ رجال سنده حالاً هو الحارث الأعور، وقد وجدت بالتتبع أن الشيخ لا يحكم على حديثه بالوضع، بل بالضعف الشديد؛ فليعلم.

(٣) انظر مثلاً: الحديث (٧٠٨) والحديث (٩١٣) من «الضعيفة».

(٤) ثم وجدت الحديث في الطبعة الجديدة (دار المعارف) قد كُتب تحته : «ضعيف الإسناد جداً»!

[**٣٣** - ١٣] قال ابن ماجه (١٢٤٢):

حدثنا حاتم بن نصر الضَّبِّيّ. ثنا محمد بن يعلى، زنبور. ثنا عنبسة بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن أم سلمة؛ قالت:

نُهِيَ(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ.

قال الألباني في «ضعيف ابن ماجه»: «موضوع - التعليق على ابن ماجه».

* * *

[**٣٤** - ١٤] قال ابن ماجه (١٣١٦):

حدثنا نصر بن علي الجَهْضَمِيّ. ثنا يوسف بن خالد. ثنا أبو جعفر الخَطْمِيّ، عن عبد الرحمن بن عقبة بن الفاكِه بن سعد، عن جده الفاكه بن سعد، وكانت له صحبة؛ أن رسول الله ﷺ:

كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ.

وكان الفاكه يأمر أهله بالغسل في هذه الأيام.

قال الألباني في «الإرواء» (١ / ١٧٦) تحت الحديث (رقم ١٤٦): «وهذا إسناد موضوع، آفته السمتي هذا؛ فإنه كذاب خبيث؛ كما قال ابن معين. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث» اهـ.

وذكر - حفظه الله - أن الحديث أخرجه أيضاً عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٤ / ٧٨)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١ / ٨٥)؛ من طريق يوسف بن خالد السمتي، به.

* * *

---

(١) ويحتمل: «نَهَى».

[**٣٥** - ١٥] قال ابن ماجه (١٣٧٣):

حدثنا أحمد بن مَنيع. ثنا يعقوب بن الوليد المديني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ صَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ عِشْرِينَ رَكْعَةً؛ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ»[1].

قال الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه»: «موضوع ـ التعليق الرغيب ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، الضعيفة ـ ٤٦٧، تخريج مساجلة علمية ١٧».

وقال في «الضعيفة» (رقم ٤٦٧): «موضوع. أخرجه ابن ماجه (١/ ٤١٤)، وابن شاهين في «الترغيب والترهيب» (ق ١٧٢ / ١ و٢٧٧ - ٢٧٨) من طريق يعقوب بن الوليد المديني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

قال البوصيري في «الزوائد» (ق ٨٥ / ١): في إسناده يعقوب بن الوليد؛ اتفقوا على ضعفه، وقال فيه الإمام أحمد: من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث».

قال الألباني: «قلت: وقد كذبه أيضاً ابن معين، وأبو حاتم، ومع هذا فقد أورد حديثه هذا السيوطي في «الجامع الصغير»!» اهـ.

(فائدة): ثم قال الألباني: «اعلم أن كل ما جاء من الأحاديث في الحض على ركعات معينة بين المغرب والعشاء لا يصح، وبعضه أشد ضعفاً من بعض، وإنما صحت الصلاة في هذا الوقت من فعله ﷺ دون تعيين عدد، وأما من

---

(١) وهو في «سنن الترمذي» تحت الحديث رقم (ن ٤٣٦ = ش ٤٣٥) معلقاً بصيغة التمريض؛ فقال الترمذي: وقد رُوِيَ عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عِشْرِينَ رَكْعَةً؛ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ».

قوله ﷺ؛ فكل ما رُوي عنه واهٍ لا يجوز العمل به» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٥٦٧٤).

* * *

[**٣٦** - ١٦] قال ابن ماجه (١٣٨٨):

حدثنا الحسن بن علي الخلال. ثنا عبد الرزاق. أنبأنا ابن أبي سَبْرَة، عن إبراهيم بن محمد، عن معاوية بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ؛ فَقُومُوا لَيْلَهَا وَصُومُوا نَهَارَهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِيهَا لِغُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: أَلاَ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ لِي فَأَغْفِرَ لَهُ! أَلاَ مُسْتَرْزِقٍ فَأَرْزُقَهُ! أَلاَ مُبْتَلىً فَأُعَافِيَهُ! أَلاَ كَذَا أَلاَ كَذَا، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ».

قال الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه»: «ضعيف جداً أو موضوع - المشكاة ١٣٠٨، التعليق الرغيب ٢ / ٨١، الضعيفة ٢١٣٢».

وقال في «تخريج المشكاة»: «إسناد واه جداً، فيه ابن أبي سبرة، وهو أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة، قال أحمد وابن معين: يضع الحديث».

وجزم - حفظه الله - في «ضعيف الجامع» (٧٥٢) بأنه موضوع.

* * *

[**٣٧** - ١٧] قال ابن ماجه (١٤٣٧):

حدثنا هشام بن عمار. ثنا مَسْلمة بن عُلَيّ. ثنا ابن جُرَيْج، عن حُمَيْد

الطويل، عن أنس بن مالك؛ قال:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لاَ يَعُودُ مَرِيضاً إلاَّ بَعْدَ ثَلاثٍ.

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ١٤٥): «موضوع. أخرجه ابن ماجه (١/ ٤٣٩)، وأبو الشيخ في «الأخلاق» (٢٥٥)، وابن عساكر (١٦ / ٢٢٦ / ٢، ١٩ / ١٣١ / ١) من طريق مسلمة بن عُلي: ثنا ابن جريج عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً».

قال الألباني: «قلت: ابن جريج مدلس، وقد عنعنه، وهو إنما يدلِّس عن الضعفاء! ومسلمة متهم؛ كما سبق بيانه في الحديث (١٤١)، وهو آفة هذا الحديث، فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣١٥): سألت أبي عن هذا الحديث فقال: هذا حديث باطل موضوع. قلت: ممَّن هو؟ قال: مسلمة ضعيف.

وأقره الذهبي في «الميزان»، ومع ذلك فقد سوَّد به السيوطي «جامعه»!

وأخرجه البيهقي في «الشعب»، وقال: إسناده غير قوي.

وذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» من منكرات مسلمة.

وقد حاول بعضهم أن يشد من عضد الحديث بحديث آخر بمعناه، ولكنه لم ينجح؛ لأنه موضوع كهذا، وهو: «لاَ يُعَادُ الْمَرِيضُ إلاَّ بَعْدَ ثَلاثٍ»...»اهـ.

والحديث في «المشكاة» برقم (١٥٨٧)، و«ضعيف الجامع» برقم (٤٥٠٤).

* * *

[**٣٨** - ١٨] قال ابن ماجه (١٤٦١):

حدثنا محمد بن المُصَفَّى الحِمْصِي. ثنا بقية بن الوليد، عن مُبَشِّر بن

عبيد، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«لِيَغْسِلْ مَوْتَاكُمُ الْمَأْمُونُونَ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٩٥٢): «موضوع ـ الأحاديث الضعيفة ٤٣٩٥».

* * *

[٣٩ – ١٩] قال ابن ماجه (١٤٨٥):

حدثنا أحمد بن عَبْدة. أخبرني عمرو بن النعمان. حدثنا علي بن الحَزَوَّر، عن نُفَيْع، عن عمران بن الحُصَيْن وأبي بَرْزَة؛ قالا: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة، فرأى قوماً قد طرحوا أرديتهم يمشون في قُمُص، فقال رسول الله ﷺ:

«أَبِفِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ تَأْخُذُونَ؟ - أَوْ بِصُنْعِ الْجَاهِلِيَّةِ تَشَبَّهُونَ؟ - لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَدْعُوَ عَلَيْكُمْ دَعْوَةً تَرْجِعُونَ فِي غَيْرِ صُوَرِكُمْ».

قال: فأخذوا أرديتهم، ولم يعودوا لذلك.

قال الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه»: «موضوع – المشكاة ١٧٥٠».

وقال في «تخريج المشكاة»: «إسناده واه جداً، فيه علي بن الحَزَوَّر، عن نفيع، وهو أبو داود الأعمى، وهو كذاب متهم بالوضع، والأول متروك».

* * *

[٤٠ – ٢٠] قال ابن ماجه (١٧٤٩):

حدثنا محمد بن المُصَفَّى. ثنا بقية. ثنا محمد بن عبد الرحمن، عن سليمان بن بُرَيْدَة، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ لبلال:

«الْغَدَاءَ يَا بِلَالُ!». فقال: إني صائم. قال رسول الله ﷺ: «نَأْكُلُ أَرْزَاقَنَا، وَفَضْلُ رِزْقِ بِلَالٍ فِي الْجَنَّةِ، أَشَعَرْتَ يَا بِلَالُ! أَنَّ الصَّائِمَ تُسَبِّحُ عِظَامُهُ، وَتَسْتَغْفِرُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ مَا أُكِلَ عِنْدَهُ؟».

قال الألباني في «الضعيفة» (١٣٣١): «موضوع. أخرجه ابن ماجه (١٧٤٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان»، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣ / ٢٣٢ / ٢ و١٠ / ٣٣٠ - ط) من طريق أبي عتبة عن بقية: حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن سليمان بن بريدة [عن أبيه] قال:

دخل بلال على رسول الله ﷺ وهو يتغدى، فقال رسول الله ﷺ: [الغداء يا بلال! قال: إني صائم يا رسول الله] فقال رسول الله ﷺ: نأكل رزقنا، وفضل رزق بلال في الجنة، أشعرت...».

قال الألباني: «قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ محمد بن عبد الرحمن هو القشيري، قال ابن عدي: منكر الحديث.

وذكره الذهبي وقال: وفيه جهالة، وهو متهم ليس بثقة، وقد قال فيه أبو الفتح الأزدي: كذاب متروك الحديث».

قال الألباني: «قلت: وكذلك قال أبو حاتم الرازي، وكأن الذهبي فاته ذلك، وإلا لما عدل عنه إلى الأزدي المنتقد في نقده، فقد ترجمه ابنه في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ٣٢٥)، وقال: وسألته عنه، فقال: متروك الحديث، كان يكذب ويفتعل الحديث.

وإذن فلا وجه لقول الذهبي: فيه جهالة. فالرجل معروف، ولكن بالكذب في الحديث، فمثله يكون حديثه موضوعاً ولا كرامة.

وبقية مدلس، ولكنه قد صرح هنا بالتحديث، وليس به حاجة إلى

التدليس، فالشيخ الذي قد يدلسه، لن يكون شراً من هذا القشيري!

ولكن الراوي عنه أبو عتبة، ليس سالماً من القدح كما تراه في ترجمته من «الميزان» و«اللسان» إلا أنه لم يتفرد به، فقد قال ابن ماجه في «سننه» (١٧٤٩): حدثنا محمد بن المصفى: ثنا بقية به. فآفة الحديث من القشيري».

قال الألباني: «(تنبيه): وقع في نسخة «التاريخ» سقط في هذا الحديث، من الناسخ، فاستدركته من «مشكاة المصابيح» (٢٠٨٢)، فإنه ذكره من رواية البيهقي في «شعب الإيمان» عن بريدة، وهو كعادته لم يتكلم بشيء على إسناده، فحققت القول عليه هنا، وذكرت خلاصته في تعليقي عليه للمرة الثانية، أتيت فيها على الأحاديث التي لم يتيسر لي الكلام عليها في المرة الأولى، فحققت القول فيها أيضاً، عسى أن يعاد طبعه مرة أخرى إن شاء الله تعالى» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٥٩٦٤).

* * *

[**٤١** – ٢١] قال ابن ماجه (١٧٧٧):

حدثنا أحمد بن منصور، أبو بكر. ثنا يونس بن محمد. ثنا الهَيّاج الخراساني. ثنا عنبسة بن عبد الرحمن، عن عبد الخالق، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«**الْمُعْتَكِفُ يَتْبَعُ الْجَنَازَةَ، وَيَعُودُ الْمَرِيضَ**».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٩٥١): «موضوع – الأحاديث الضعيفة ٤٦٧٩».

* * *

[**٤٢** - ٢٢] قال ابن ماجه (١٧٨٢):

حدثنا أبو أحمد المَرَّار بن حَمُّويَه. ثنا محمد بن المُصَفَّى. ثنا بقية بن الوليد، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن أبي أُمامة، عن النبي ﷺ؛ قال:

«مَنْ قَامَ لَيْلَتَيِ الْعِيــدَيْنِ مُحْتَسِبــاً لِلَّهِ؛ لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ».

قال الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه»: «موضوع - الضعيفة ٥٢١ و٥١٦٣، التعليق الرغيب ٢ / ١٠٠».

وقال في «الضعيفة» (رقم ٥٢١): «ضعيف جداً. أخرجه ابن ماجه (١ / ٥٤٢) عن بقية بن الوليد عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة مرفوعاً.

قال في «الزوائد»: إسناده ضعيف لتدليس بقية.

وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٣٢٨): إسناده ضعيف».

قال الألباني: «قلت: بقية سيء التدليس؛ فإنه يروي عن الكذابين عن الثقات ثم يسقطهم من بينه وبين الثقات ويدلس عنهم! فلا يبعد أن يكون شيخه الذي أسقطه في هذا الحديث من أولئك الكذابين، فقد قال ابن القيم في هديه ﷺ ليلة النحر من المناسك (١ / ٢١٢): ثم نام حتى أصبح، ولم يُحْيِ تلك الليلة، ولا صح عنه في إحياء ليلتي العيدين شيء.

ثم رأيت الحديث من رواية عمر بن هارون الكذاب، والمذكور في الحديث السابق، يرويه عن ثور بن يزيد به. فلا أستبعد أن يكون هو الذي تلقاه بقية عنه ثم دلسه وأسقطه.

وسيأتي تخريج حديثه فيما بعد إن شاء الله تعالى برقم (٥١٦٣)» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٥٧٥٤).

* * *

[**٤٣** - ٢٣] قال ابن ماجه (١٧٩٧):

حدثنا سُوَيْد بن سعيد. ثنا الوليد بن مسلم، عن البَخْتري بن عبيد، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«**إِذَا أَعْطَيْتُمُ الزَّكَاةَ فَلاَ تَنْسَوْا ثَوَابَهَا؛ أَنْ تَقُولُوا: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَماً وَلاَ تَجْعَلْهَا مَغْرَماً**».

قال الألباني في «الإرواء» (رقم ٨٥٢): «موضوع. أخرجه ابن ماجه (١٧٩٧)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» كما في «زوائد البوصيري» (ق ١١٣ / ٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧ / ٢٢٥ / ٢) عن البختري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة به.

وقال البوصيري: البختري متفق على تضعيفه، والوليد مدلس.

وقال المناوي في «فيض القدير»: قال في «الأصل» (يعني: «الجامع الكبير»): وضعف، وذلك لأن فيه سويد بن سعيد، قال أحمد: متروك».

قال الألباني: «قلت: لقد ذهلوا جميعاً عن علة الحديث الحقيقية، فإنه عند ابن عساكر من طريق أخرى عن البختري ليس فيها الوليد ولا سويد، فانتفت التهمة عنهما، وانحصرت بمن دارت الطريقان عليه وهو البختري، وهو الحري بذلك، فإنه متهم بالكذب، فقال أبو نعيم: روى عن أبيه عن أبي هريرة موضوعات.

وكذا قال الحاكم - على تساهله - والنقّاشُ.

وقال ابن حبان: ضعيف ذاهب، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد، وليس بعدل؛ فقد روى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب.

وقال الأزدي: كذاب ساقط».

قال الألباني: «(تنبيه): ذكر البوصيري لهذا الحديث شاهداً الحديث في دعاء النبي ﷺ لابن أبي أوفى حينما أتاه بصدقة: «اللهم صَلّ على آل أبي أوفى».

ولست أدري كيف يكون هذا شاهداً لذلك، وهو في الدعاء للمتصدق من غيره، وذاك في دعاء المتصدق لنفسه، مع اختلاف صيغة الدعاء فيها؟!» انتهى كلام الألباني.

والحديث في «السلسلة الضعيفة» برقم (١٠٩٦)، و«ضعيف الجامع» برقم (٤٨٦).

* * *

[**٤٤** - ٢٤] قال ابن ماجه (٢١٥٢):

حدثنا عمرو بن رافع. ثنا عمر بن هارون، عن هَمَّام، عن فرقد السَّبَخِيِّ، عن يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«**أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَّاغُونَ**[1] **وَالصَّوَّاغُونَ**[2]».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ١٤٤): «موضوع. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١ / ٢٦٢ - من ترتيب المسند)؛ قال: حدثنا همام عن فرقد السبخي عن يزيد بن عبد الله [بن] الشخير عن أبي هريرة مرفوعاً.

---

(١) أي: صَبَّاغو الثياب.

(٢) أي: صاغَة الحُلِيّ.

وكذا أخرجه ابن ماجه (٢ / ٦)، وأحمد (٢ / ٢٩٢، ٣٢٤، ٣٤٥)، وأبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (٧٨ / ٢) من طرق عن همام به.

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات؛ غير فرقد هذا، وهو أحد زهَّاد البصرة. قال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال البخاري: في حديثه مناكير.

كذا في «الميزان»، ثم ساق له من مناكيره أحاديث هذا أولها! ولهذا أورده ابن الجوزي في «العلل»، وقال: لا يصح.

وللحديث طريق أخرى رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٧٨) من طريق يحيى بن سلام عن عثمان بن مقسم عن نعيم بن المجمر عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : «أكذب الكاذبين الصياغ».

ثم قال: قال أبي: هذا حديث كذب، وعثمان هو البُرّي، ويحيى بن سلام هو الذي روى عنه عبد الحكم، بصري، وقع إلى مصر».

قال الألباني: «قلت: زاد في ترجمته من «الجرح والتعديل» (٤ / ٢ / ١٥٥): وهو صدوق.

وأما الدارقطني فضعَّفه.

وقال ابن عدي: يُكتب حديثه مع ضعفه.

وأما عثمان البري؛ فقد كذَّبه ابن معين، والجوزجاني، فهو علة هذه الطريق، وقد ساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث.

وله طريق ثالث عن أبي هريرة، رواه ابن عدي (٣١٦ / ٢) عن محمد بن يونس الكديمي: ثنا أبو نعيم الفضل بن دُكين: ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به، وقال: والكديمي أظهر أمراً مَّن أن يُحتاج أن يُبَيَّنَ ضَعْفُه».

قال الألباني: «قلت: يشير بذلك إلى أنه كذَّاب وضَّاع.

وللحديث شاهد أخرجه ابن عدي (٣١٥ / ٢) عن محمد بن الوليد بن أبان: ثنا هدبة قال: ثنا همام عن قتادة عن أنس مرفوعاً، وقال: وهذا عن أنس بهذا الإسناد باطل، وابن الوليد القلانسي يضع الحديث.

والحديث أورده ابن طاهر في «تذكرة الموضوعات» (ص ١٥) من الطريقين الأولين.

وقال ابن القيم رحمه الله: الحس يرد هذا الحديث، فإن الكذب في غيرهم أضعافه فيهم؛ كالرافضة، فإنهم أكذب خلق الله، والكهان، والطرقية، والمنجِّمون، وقد تأوَّله بعضهم على أن المراد بالصبَّاغ الذي يزيد في الحديث ألفاظاً تزيِّنه، والصوَّاغ الذي يصوغ الحديث ليس له أصل، وهذا تكلف بارد لحديث باطل.

وتعقَّبه الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص ١٠٧) بقوله: وهذا غريب منه، فإن الحديث بعينه رواه أحمد وابن ماجه عن أبي هريرة؛ كما في «الجامع الصغير»».

قال الألباني: «قلت: وهذا لا شيء، فبعد ثبوت ضعف سند الحديث، لا مجال للرد به على من انتقده من حيث معناه، وإنما يصح مثل هذا التعقيب فيما لو صح سند الحديث، وهيهات هيهات!» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (١٢٢١).

* * *

[**٤٥** – ٢٥] قال ابن ماجه (٢٣٠٧):

حدثنا محمد بن إسماعيل. ثنا عثمان بن عبد الرحمن. ثنا علي بن

عروة، عن المَقْبُرِيّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال:

أمر رسول الله ﷺ الأغنياء باتخاذ الغنم، وأمر الفقراء باتخاذ الدجاج، وقال:

«عِنْدَ اتِّخَاذِ الأغْنِيَاءِ الدَّجَاجَ؛ يَأْذَنُ اللَّهُ بِهَلاَكِ الْقُرَى».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ١١٩): «موضوع. رواه ابن ماجه (٢ / ٤٨)، وأبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (١٧٦ / ١ / ٢)، وعنه ابن عساكر (١٢ / ٢٣٨ / ١) من طريق عثمان بن عبد الرحمن (زاد ابن الأعرابي: الحراني): ثنا علي بن عروة عن المقبري عن أبي هريرة قال: أمر رسول الله ﷺ الأغنياء باتخاذ الغنم، وأمر الفقراء باتخاذ الدجاج، وقال: فذكره.

قال السندي في «حاشيته على ابن ماجه»: وفي «الزوائد»: في إسناده علي بن عروة تركوه. وقال ابن حبان: يضع الحديث. وعثمان بن عبد الرحمن مجهول. والمتن ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال الذهبي في «الميزان»: وكذبه صالح جزرة وغيره؛ لأنه روى هذا الحديث».

قال الألباني: «قلت: وقول البوصيري في «الزوائد»: إن عثمان بن عبد الرحمن مجهول، ليس كذلك، بل هو معروف، وهو الحراني؛ كما صرح به ابن الأعرابي في روايته، وقد قال الحافظ في ترجمته من «التقريب»: صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، وضُعِّف بسبب ذلك، حتى نسبه ابنِ نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين».

قال الألباني: «قلت: وابن الجوزي أورده (٢ / ٣٠٤) من طريق ابن عدي (٥ / ١٨٥١) بسنده إلى علي بن عروة عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً به دون قوله: «عند اتِّخاذ...».

ثم رواه ابن الجوزي من طريق العقيلي بسنده إلى غياث بن إبراهيم عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس به، ثم قال: لا يصح، علي بن عروة وغياث يضعان الحديث!

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٢٧) بقوله: قلت: له طريق آخر.

ثم ساق طريق ابن ماجه المذكور الذي فيه علي بن عروة الوضاع!

ولذلك صرح ابن عراق (٣٢٥ / ١) بضعف هذا التعقب.

والحديث في «الضعفاء» للعقيلي (٣٥١) مثل رواية ابن عدي، وقال: غياث؛ قال ابن معين: كذاب، ليس بثقة ولا مأمون. وقال البخاري: تركوه. وقد تابعه من هو دونه، أو مثله» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٣٨٢٠).

* * *

[**٤٦** - ٢٦] قال ابن ماجه (٢٣٧٣):

حدثنا سُوَيْد بن سعيد. ثنا محمد بن الفرات، عن محارب بن دِثار، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«لَنْ تَزُولَ قَدَمَا شَاهِدِ الزُّورِ حَتَّى يُوجِبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ».

قال الألباني في «الضعيفة» (١٢٥٩): «موضوع. أخرجه ابن ماجه (٢٣٧٣)، والحاكم (٤ / ٩٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٥٤) من طريق محمد بن الفرات عن محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي! وأقره المنذري في «الترغيب» (٣ / ١٦٦)! وكل ذلك من إهمال التحقيق، والاستسلام للتقليد، وإلا

فكيف يمكن للمحقق أن يصحح مثل هذا الإسناد، ومحمد بن الفرات ضعيف بالاتفاق، بل هو واهٍ جداً.

قال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن عمار: كذاب.

وقال البخاري: منكر الحديث، رماه أحمد بالكذب.

وقال أبو داود: روى عن محارب أحاديث موضوعة منها عن ابن عمر في شاهد الزور. كما في «التهذيب».

والذهبي نفسه أورده في «الميزان» من أجل هذه النصوص وساق له هذا الحديث.

وقال البوصيري في «الزوائد» (ق ١٤٦ / ٢): هذا إسناد ضعيف، محمد بن الفرات أبو علي الكوفي متفق على ضعفه، وكذبه الإمام أحمد. ورواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد. والطبراني في «الأوسط» وابن عدي في «الكامل» وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» وأبو يعلى الموصلي من طريق محمد بن الفرات.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن ماجه وحده، ورمز له بالصحة، واغتر به مؤلف «التاج الجامع للأصول الخمسة» الشيخ منصور علي ناصف فقال (٤ / ٦٧): رواه ابن ماجه بسند صحيح!

وأما المناوي فَبَيَّضَ له في «شرحيه»، ولم يتكلم عليه بشيء خلافاً لعادته! فاقتضى ذلك كله هذا البحث والتحقيق.

ثم إن الحديث ليس عند الطبراني في «الأوسط» من هذه الطريق كما يوهمه كلام البوصيري، ولا بهذا اللفظ، بل هو عنده من طريق أخرى وبلفظ آخر» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٤٧٨١).

* * *

[٤٧ - ٢٧] قال ابن ماجه (٢٥١٤):

حدثنا عثمان بن أبي شيبة. ثنا علي بن ظَبْيان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال:

«المُدَبَّرُ [١] مِنَ الثُّلُثِ».

قال ابن ماجه: سمعت عثمان - يعني: ابن أبي شيبة - يقول: هذا خطأ؛ يعني حديث: «المُدَبَّرُ مِنَ الثُّلُثِ».

قال أبو عبد الله: ليس له أصل.

قال الألباني [٢]: «يعني مرفوعاً».

وقال: «وقال العقيلي: لا يُعرف إلا به (يعني: علي بن ظبيان). قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٤٣٢): سُئل أبو زرعة عن حديث رواه علي بن ظبيان عن عبيد الله... (قال الألباني: قلت: فذكره)، فقال أبو زرعة: هذا حديث باطل، وامتنع من قراءته.

ثم أشار ابن أبي حاتم إلى أنه من قول ابن عمر موقوفاً عليه، ولهذا قال ابن الملقن في «الخلاصة» (١٧٩ / ١): وأطبق الحفاظ على [أن] الصحيح رواية الوقف.

ورواه أبو داود في «المراسيل» (٣٥١) عن أبي قلابة مرسلاً، ومع إرساله فيه عمر بن هشام القبطي؛ مجهول.

---

(١) هو العبد يعتقه سيده عن دبر؛ قال ابن الأثير: «أي: بعد موته. يقال: دبَّرتُ العبدَ؛ إذا علَّقتَ عتقه بموتك».

(٢) «الضعيفة» تحت الحديث (رقم ١٦٤).

ومنه يتبين خطأ السيوطي في إيراده الحديث في «الجامع»»اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٥٩٣٠).

وقال الألباني هناك: «موضوع».

* * *

[٤٨ – ٢٨] قال ابن ماجه (٢٦١٣):

حدثنا الحسن بن أبي الربيع الجرجاني. أنبأنا عبد الرزاق. أخبرني يحيى بن العلاء؛ أنه سمع بشر بن نمير؛ أنه سمع مكحولاً يقول: إنه سمع يزيد ابن عبد الله؛ أنه سمع صفوان بن أمية قال:

كنا عند رسول الله ﷺ، فجاء عمرو بن مرة فقال: يا رسول الله! إن الله قد كتب علي الشِّقْوة، فما أراني أرزق إلا من دُفِّي بكفي، فأْذَنْ لي في الغناء في غير فاحشة، فقال رسول الله ﷺ:

«لاَ آذَنُ لَكَ، ولاَ كَرَامَةَ، وَلاَ نُعْمَةَ عَيْنٍ، كَذَبْتَ، أَيْ عَدُوَّ اللَّهِ! لَقَدْ رَزَقَكَ اللَّهُ طَيِّباً حَلاَلاً، فَاخْتَرْتَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ؛ مَكَانَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ مِنْ حَلاَلِهِ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ إِلَيْكَ لَفَعَلْتُ بِكَ وَفَعَلْتُ، قُمْ عَنِّي، وَتُبْ إِلَى اللَّهِ، أَمَا إِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ بَعْدَ التَّقْدِمَةِ إِلَيْكَ؛ ضَرَبْتُكَ ضَرْباً وَجِيعاً، وَحَلَقْتُ رَأْسَكَ مُثْلَةً، وَنَفَيْتُكَ مِنْ أَهْلِكَ، وَأَحْلَلْتُ سَلَبَكَ نُهْبَةً لِفِتْيَانِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ».

فقام عمرو، وبه من الشر والخزي ما لا يعلمه إلا الله.

فلما ولى، قال النبي ﷺ:

«هَؤُلاَءِ الْعُصَاةُ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ تَوْبَةٍ؛ حَشَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا؛ مُخَنَّثاً عُرْيَاناً لاَ يَسْتَتِرُ مِنَ النَّاسِ بِهُدْبَةٍ، كُلَّمَا

قَامَ صُرِعَ».

قال الألباني في «ضعيف ابن ماجه»: «موضوع[1] - التعليق على ابن ماجه».

* * *

[**٤٩** - ٢٩] قال ابن ماجه (٢٧٣٦):

حدثنا علي بن محمد ومحمد بن يحيى؛ قالا: ثنا عبيد الله بن موسى، عن الحسن بن صالح، عن محمد بن سعيد.

وقال محمد بن يحيى، عن عمر بن سعيد، عن عمرو بن شعيب: حدثني أبي، عن جدي عبد الله بن عمرو؛ أن رسول الله ﷺ قام يوم فتح مكة، فقال:

«**الْمَرْأَةُ تَرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا وَمَالِهِ، وَهُوَ يَرِثُ مِنْ دِيَتِهَا وَمَالِهَا؛ مَا لَمْ يَقْتُلْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ عَمْداً؛ لَمْ يَرِثْ مِنْ دِيَتِهِ وَمَالِهِ شَيْئاً، وَإِنْ قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ خَطَأً؛ وَرِثَ مِنْ مَالِهِ، وَلَمْ يَرِثْ مِنْ دِيَتِهِ**».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٩٣٨): «موضوع - الأحاديث الضعيفة ٤٦٧٤».

* * *

[**٥٠** - ٣٠] قال ابن ماجه (٢٧٦٨):

حدثنا محمد بن إسماعيل بن سَمُرَة. حدثنا محمد بن يَعْلَى السَّلَمِي. ثنا عمر بن صُبَيْح، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن مكحول، عن أُبيٍّ بن كعب؛ قال:

(١) لأن فيه بشر بن نمير البصري؛ قال فيه يحيى بن سعيد القطان: «كان ركناً من أركان الكذب». ويحيى بن العلاء؛ قال فيه أحمد: «كان يضع الحديث». «زوائد البوصيري».

قال رسول الله ﷺ:

«لَرِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، مُحْتَسِباً، مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ، أَعْظَمُ أَجْراً مِنْ عِبَادَةِ مِائَةِ سَنَةٍ؛ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا، وَرِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، مُحْتَسِباً، مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَعْظَمُ أَجْراً (أراه قال:) مِنْ عِبَادَةِ أَلْفِ سَنَةٍ، صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا، فَإِنْ رَدَّهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِهِ سَالِماً؛ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ أَلْفَ سَنَةٍ، وَتُكْتَبُ لَهُ الْحَسَنَاتُ، وَيُجْرَى لَهُ أَجْرُ الرِّبَاطِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ٨٣٦): «موضوع. رواه ابن ماجه (٢ / ١٧٥) عن محمد بن يعلى السلمي: ثنا عمر بن صبيح عن عبد الرحمن بن عمرو عن مكحول عن أُبيٍّ بن كعب مرفوعاً».

قال الألباني: «قلت: وهذا إسناد موضوع، والمتهم به ابن صبيح هذا، قال الذهبي: ليس بثقة ولا مأمون، قال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث، وقال الأزدي: كذاب.

والراوي عنه محمد بن يعلى السلمي ضعيف جداً.

ثم هو منقطع بين مكحول وأُبيّ، وقد قال الحافظ المنذري في «الترغيب» (٢ / ١٥١) بعد أن عزاه لابن ماجه: وآثار الوضع ظاهرة عليه، ولا عجب فراويه عمر بن صبيح الخراساني، ولولا أنه في الأصول لما ذكرته.

ونقل أبو الحسن السندي في «حاشيته على ابن ماجه» عن الحافظ ابن كثير أنه قال: أخلق بهذا الحديث أن يكون موضوعاً؛ لما فيه من المجازفة؛ ولأنه من رواية عمر بن صبيح أحد الكذابين المعروفين بوضع الحديث» اهـ.

* * *

[**٥١** - ٣١] قال ابن ماجه (٢٧٧٠):

حدثنا عيسى بن يونس الرملي. ثنا محمد بن شعيب بن شابُور، عن سعيد بن خالد بن أبي الطويل؛ قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«حَرَسُ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ رَجُلٍ وَقِيَامِهِ فِي أَهْلِهِ أَلْفَ سَنَةٍ، السَّنَةُ ثَلاَثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ يَوْماً، وَالْيَوْمُ كَأَلْفِ سَنَةٍ».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ١٢٣٤): «موضوع. رواه ابن ماجه (٢/ ١٧٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٤٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣ / ١٠٦٠)، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (ق ٦٧ / ٢)، وابن عساكر (٧ / ١١٢ / ١) عن سعيد بن خالد بن أبي الطويل قال: سمعت أنس ابن مالك يقول: فذكره مرفوعاً».

قال الألباني: «قلت: وهذا سند ضعيف جداً بل موضوع، فإن سعيداً هذا اتهمه غير واحد فقال البخاري: فيه نظر.

وقال أبو حاتم: لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق.

وقال الحاكم: روى عن أنس أحاديث موضوعة».

قال الألباني: «قلت: وهذا منها، قال المنذري في «الترغيب» (٢ / ١٥٤): رواه ابن ماجه، ويشبه أن يكون موضوعاً.

وقال الذهبي بعد أن ساق له هذا الحديث: فهذه عبارة عجيبة لو صحت لكان مجموع ذلك الفضل ثلاثمائة ألف ألف سنة».

قال الألباني: «قلت: وهو عند العقيلي دون قوله: «السنة ثلاثمائة..»، ثم قال: لا يتابع عليه، وقد رُوي من غير هذا الوجه بإسناد أصلح من هذا».

قال الألباني: «قلت: كأنه يشير إلى حديث عثمان مرفوعاً بلفظ:

«حرس ليلة في سبيل الله أفضل من ألف ليلة يقام ليلها ويصام نهارها».

وإسناده كما قال: أصلح من هذا، لكنه ضعيف، فيه مصعب بن ثابت، قال الحافظ: لين الحديث.

وهو مخرج في «التعليق الرغيب» (٢ / ١٥٤)» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٢٧٠٤).

* * *

[**٥٢** - ٣٢] قال ابن ماجه (٢٧٨٠):

حدثنا إسماعيل بن أسد. ثنا داود بن المُحَبَّر. أنبأنا الربيع بن صَبِيح، عن يزيد بن أبان، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمُ الآفَاقُ، وَسَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مَدِينَةٌ يُقَالُ لَهَا: قَزْوِينُ، مَنْ رَابَطَ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْماً أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً؛ كَانَ لَهُ فِي الْجَنَّةِ عَمُودٌ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَيْهِ زَبَرْجَدَةٌ خَضْرَاءُ، عَلَيْهَا قُبَّةٌ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مِصْرَاعٍ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَى كُلِّ مِصْرَاعٍ زَوْجَةٌ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ٣٧١): «موضوع. أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٧٩)، والرافعي في «أخبار قزوين» (١/ ٦ ـ ٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٤٨ ـ مطبوع) من طريق داود بن المحبر: أنبأنا الربيع بن صَبِيح عن يزيد بن أبان عن أنس مرفوعاً.

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٥٥) من هذا الوجه، وقال: موضوع؛ داود وضاع، وهو المتهم به، والربيع ضعيف، ويزيد متروك.

وقـال المزي في «التـهـذيب»: هو حـديث منكر، لا يُعـرف إلا من رواية داود...

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (١/ ٤٦٣)».

قال الألباني: «قلت: وفي ترجمته ساق الذهبي له هذا الحديث، ثم قال: فلقد شان ابن ماجه «سننه» بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها».

قال الألباني: «قلت: ومن هذا تعلم قيمة قول الرافعي عقب هذا الحديث: مشهور، رواه عن داود جماعة، وأودعه الإمام ابن ماجه في «سننه»، والحفاظ يقرنون كتابه بـ «الصحيحين» و«سنن أبي داود»...!» اهـ.

* * *

[**٥٣** - ٣٣] قال ابن ماجه (٣١١٧):

حدثنا محمد بن أبي عمر العَدَني. ثنا عبد الرحيم بن زيد العَمِّي، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ بِمَكَّةَ فَصَامَ وَقَامَ مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ لَهُ؛ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِائَةَ أَلْفِ شَهْرِ رَمَضَانَ فِيمَا سِوَاهَا، وَكَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ عِتْقَ رَقَبَةٍ، وَكُلِّ لَيْلَةٍ عِتْقَ رَقَبَةٍ، وَكُلِّ يَوْمٍ حُمْلَانَ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَفِي كُلِّ يَوْمٍ حَسَنَةً، وَفِي كُلِّ لَيْلَةٍ حَسَنَةً».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ٨٣٢): «موضوع. رواه ابن ماجه (رقم ٣١١٧) عن عبد الرحيم بن زيد العَمِّي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً».

قال الألباني: «قلت: وهذا موضوع، ولوائح الوضع عليه ظاهرة، وآفته عبد الرحيم هذا، فقد قال ابن معين فيه: كذاب خبيث.

وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون.

وقال ابن حبّان (٢/ ١٥٢): يروي عن أبيه العجائب مما لا يشك مَنِ الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها.

ثم رأيت الحديث في «العلل» لابن أبي حاتم، وقال (١/ ٢٥٠): هذا حديث منكر، وعبد الرحيم بن زيد متروك الحديث» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٥٣٨٢).

* * *

[**٥٤** - ٣٤] قال ابن ماجه (٣٢٢١):

حدثنا هارون بن عبد الله الحمال. ثنا هاشم بن القاسم. ثنا زياد بن عبد الله بن عُلاثة، عن موسى بن محمد بن إبراهيم، عن أبيه، عن جابر وأنس ابن مالك؛ أن النبي ﷺ كان إذا دعا على الجراد قال:

«اللَّهُمَّ أَهْلِكْ كِبَارَهُ، وَاقْتُلْ صِغَارَهُ، وَأَفْسِدْ بَيْضَهُ، وَاقْطَعْ دَابِرَهُ، وَخُذْ بِأَفْوَاهِهَا عَنْ مَعَايِشِنَا وَأَرْزَاقِنَا، إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ».

فقال رجل: يا رسول الله! كيف تدعو على جند من أجناد الله بقطع دابره؟ قال:

«إِنَّ الْجَرَادَ نَثْرَةُ الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ».

قال هاشم: قال زياد: فحدثني من رأى الحوت ينثره.

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ١١٢): «موضوع. أخرجه ابن ماجه (٢/ ٢٩٢) من طريق زياد بن عبد الله بن علاثة عن موسى بن محمد بن إبراهيم، عن أبيه...».

قال الألباني: «قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ موسى بن محمد هذا هو التيمي المدني، وهو منكر الحديث؛ كما قال النسائي وغيره، وقد ساق له الذهبي من مناكيره هذا الحديث.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٤) من رواية موسى هذا، ثم قال: لا يصح، موسى متروك.

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢/ ٣٣٣)، فلم يتعقبه بشيء إلا قوله: قلت: أخرجه ابن ماجه.

ومع هذا فقد أورده في «الجامع الصغير»!

ثم رأيت ابن قتيبة أخرجه في «غريب الحديث» (٣/ ١١٤) من رواية أبي خالد الواسطي عن رجل عن ابن عباس موقوفاً عليه.

وهذا مع أنه موقوف وهو به أشبه، فإن سنده واه جداً؛ لأن أبا خالد هذا ـ وهو عمرو بن خالد ـ متروك، ورماه وكيع بالكذب».

قال الألباني: «قلت: ويشبه أن يكون هذا الحديث من الإسرائيليات» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٢٦٤٨).

* * *

[**٥٥** – ٣٥] قال ابن ماجه (٣٣١٨):

حدثنا العباس بن عثمان الدمشقي. ثنا الوليد بن مسلم. ثنا عَنْبَسَة بن عبد الرحمن، عن محمد بن زاذان؛ أنه حدثه قال: حدثتني أم سعد؛ قالت:

دخل رسول الله ﷺ على عائشة وأنا عندها، فقال:

«هَلْ مِنْ غَدَاءٍ؟». قالت: عندنا خبز وتمر وخل، فقال رسول الله ﷺ :

«**نِعْمَ الإدَامُ الْخَلُّ، اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي الْخَلِّ؛ فَإِنَّهُ كَانَ إِدَامُ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي، وَلَمْ يَفْتَقِرْ بَيْتٌ فِيهِ خَلٌّ**».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» برقم (٥٩٧٣): «موضوع».

وقال في «الصحيحة» تحت الحديث (٢٢٢٠): «هذا إسناد هالك، عنبسة وابن زاذان متروكان، والأول رماه أبو حاتم بالوضع» اهـ.

(**تنبيه**): لفظ: «نِعْمَ الإدَامُ الْخَلُّ» ثابت، وهو في «صحيح مسلم» وغيره.

وأيضاً صح لغيره لفظ: «مَا أَقْفَرَ مِنْ أُدْمٍ بَيْتٌ فِيهِ خَلٌّ»؛ كما في «الصحيحة» (٢٢٢٠).

* * *

[**٥٦** - ٣٦] قال ابن ماجه (٣٣٣٠):

حدثنا أبو بشر، بكر بن خلف. ثنا يحيى بن محمد بن قيس المدني. ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ:

«**كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، كُلُوا الْخَلَقَ بِالْجَدِيدِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَغْضَبُ وَيَقُولُ: بَقِيَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْخَلَقَ بِالْجَدِيدِ!**»[1].

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ٢٣١): «موضوع. رواه ابن ماجه (١/ ٣١٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٦٧)، وابن عدي (٣٦٤/ ٢)، وابن حبان في «الضعفاء» (٣/ ١٢٠)، وأبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١٣٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢١)، وفي «معرفة علوم الحديث» (ص ١٠٠ - ١٠١)،

---

(١) علق بعض المشايخ على هذا الحديث فقال: «لعل الذي وضعه كان بائعاً للتمر؛ كسد عنده تمر السنة الماضية، وأصابه السوس والتلف!».

والبيهقي في «الآداب» (٣١٨/ ٦٦٧)، وأبو الحسن الحمامي في «الفوائد المنتقاة» (٩/ ٢٠٧/ ٢)، والخطيب في «تاريخه» (٥/ ٣٥٣)، وهبة الله الطبري في «الفوائد» (١/ ١٣٤/ ٢) واستغربه، عن أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

وقال ابن عدي، والحاكم في «المعرفة»، والبيهقي، والحمامي، والخطيب: تفرد به أبو زكير.

والحاكم مع تساهله المعروف لم يصححه في «المستدرك».

وقال الذهبي في «الميزان»: هذا حديث منكر.

وكذا قال في «تلخيص المستدرك»، وزاد: ولم يصححه المؤلف.

قال السندي: وفي «الزوائد»: في إسناده أبو زكير (قال الألباني: في الأصل: زكريا، وهو تصحيف) يحيى بن محمد؛ ضعفه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة، سوى أربعة أحاديث. قلت[1]: وقد عد هذا الحديث من جملة تلك الأحاديث، وقال النسائي: إنه حديث منكر».

قال الألباني: «قلت: وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٦)، وقال: قال الدارقطني: تفرَّد به أبو زكير عن هشام؛ قال العقيلي: لا يُتابع عليه، ولا يُعرف إلا به. قال ابن حبان: وهو يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من غير تعمُّد، فلا يُحتج به، روى هذا الحديث، ولا أصل له.

قال ابن الجوزي: هذا قدح ابن حبان في أبي زكير، وقد أخرج عنه مسلم في «الصحيح»، ولعل الزلل من قبل محمد بن شداد المِسْمَعي (يعني: أحد رواته) عن أبي زكير، قال الدارقطني: لا يكتب حديثه. وتابعه نعيم بن حماد عن أبي زكير، ونعيم ليس بثقة.

(١) القائل: هو السندي.

وأقره السيوطي في «اللآلئ» (٢/ ٢٤٣) على وضعه، ولكنه تعقبه في محاولته تبرئة أبي زكير من عهدة الحديث، فإنه ذكر له طرقاً أخرى عن أبي زكير، تحمل الباحث على أن يحصر التهمة في أبي زكير، وهو الصواب، وبه أعل الأئمة هذا الحديث. والله أعلم.

ومسلم إنما أخرج له في «المتابعات»؛ كما في «التهذيب»، وقال في «التقريب»: صدوق، ويخطئ كثيراً.

ومع اعتراف السيوطي بوضعه، فإنه أورده في «الجامع الصغير» من رواية النسائي، وابن ماجه، والحاكم عن عائشة!

هذا، وقد عزاه للنسائي ابن القيم أيضاً في «زاد المعاد» (٣/ ٢١١)، فالظاهر أنه في «سننه الكبرى»، وهو في الوليمة منه؛ كما في «تحفة الأشراف» (١٢/ ٢٢٤).

وقال النسائي: هذا منكر. كما تقدم عن «الزوائد».

ثم إن ابن القيم سكت عن هذا الحديث، فكأنه لم يستحضر علته، فكان عمله هذا من جملة الدواعي على تحرير القول فيه» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (٤٢٠٤).

* * *

[**٥٧** - ٣٧] قال ابن ماجه (٣٣٤٠):

حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك السُّلَمي، أبو الحارث. ثنا إسماعيل بن عياش. ثنا محمد بن طلحة، عن عثمان بن يحيى، عن ابن عباس؛ قال:

أول ما سمعنا بالفالوذج؛ أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ فقال: إن أمتك تفتح عليهم الأرض فيفاض عليهم من الدنيا، حتى إنهم

ليأكلون الفالوذج[1]، فقال النبي ﷺ:

«وَمَا الْفَالُوذَجُ؟». قال: يخلطون السمن والعسل جميعاً. فشهق النبي ﷺ لذلك شهقة.

قال الألباني في «ضعيف ابن ماجه»: «منكر الإسناد، موضوع المتن ـ التعليق على ابن ماجه»[2].

* * *

[٥٨ – ٣٨] قال ابن ماجه (٣٣٥٢):

حدثنا هشام بن عمار، وسُوَيْد بن سعيد، ويحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحِمْصي؛ قالوا: ثنا بقية بن الوليد. ثنا يوسف بن أبي كثير، عن نوح بن ذَكْوان، عن الحسن، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ مِنَ السَّرَفِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اشْتَهَيْتَ».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ٢٤١): «موضوع. أخرجه ابن ماجه (٢/ ٣٢٢)، وابن أبي الدنيا في «كتاب الجوع» (٨/ ١)، وأبو نُعيم في «الحلية» (١٠/ ٢١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ١٦٩/ ١) من طرق عن بقية بن الوليد: ثنا يوسف بن أبي كثير عن نوح بن ذكوان عن الحسن عن أنس مرفوعاً.

قال أبو الحسن السندي في «حاشيته على ابن ماجه»: وفي «الزوائد»: هذا إسناد ضعيف؛ لأن نوح بن ذكوان متفق على تضعيفه. وقال الدميري: هذا الحديث مما أنكر عليه».

---

(١) (الفالوذ) و(الفالوذج): حلواء تُعمل من الدقيق والماء والعسل.

(٢) وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» (باب ذكر الفالوذج): «هذا حديث باطل لا أصل له».

قال الألباني: «قلت: وأورده ابن الجوزي في «الأحاديث الموضوعة» (٣/ ٣٠) من رواية الدارقطني عن يحيى بن عثمان حدثنا به. وقال: لا يصح، يحيى منكر الحديث، وكذا نوح.

وعقب عليه السيوطي في «اللآلىء» (٢/ ٢٤٦) بقوله: قلت: يحيى بريء من عهدته.

ثم ذكر رواية ابن ماجه من الطرق المشار إليها عن بقية، ورواية الخرائطي في «اعتلال القلوب» من طريق أخرى عن بقية، فانحصرت التهمة بإرشاد السيوطي بنوح ابن ذكوان، وهذا يتضمن اعتراف السيوطي بوضع الحديث كما لا يخفى، ومع ذلك فقد أورده في «الجامع الصغير» برواية ابن ماجه!

وأما قول المناوي في «شرحه»: وعدّه ابن الجوزي في الموضوع، لكن تُعُقِّب بأن له شواهد. فما أظنه إلا وهماً، فإني لا أعلم له ولا شاهداً واحداً، ولو كان معروفاً؛ لبادر السيوطي إلى إيراده في «اللآلىء» متعقباً به على ابن الجوزي كما هي عادته! وكذلك لم يذكر له أي شاهد المنذري في «الترغيب» (٣/ ١٢٤)، والعجلوني في «الكشف» (١/ ٢٥٥). والله أعلم.

وفي الحديث علة أخرى خفيت على ابن الجوزي، ثم السيوطي! قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب»: يوسف بن أبي كثير هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون.

ونحوه في «الميزان» للذهبي.

وثمة علة ثالثة، وهي عنعنة الحسن، وهو البصري، فقد كان يدلس، فلا تغتر بما نقله المنذري عن البيهقي أنه صحح هذا الحديث، فإنه من زلات العلماء التي لا يجوز اقتفاؤها».

قال الألباني: «ثم استدركت فقلت: لعل المناوي يشير إلى مثل هذا الحديث الآتي عن عائشة (رقم ٢٥٧)، ولكن هذا حديث آخر مخرجاً ولفظاً ومعنىً، على أنه ضعيف السند جداً» اهـ.

* * *

[**٥٩** - ٣٩] قال ابن ماجه (٣٣٥٨):

حدثنا علي بن ميمون الرَّقِّيّ. ثنا عثمان بن عبد الرحمن، عن علي بن عُروة، عن عبد الملك، عن عطاء، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ مَعَ ضَيْفِهِ إلَى بَابِ الدَّارِ».

قال الألباني في «الضعيفة» (رقم ٢٥٨): «موضوع. أخرجه ابن ماجه (٢/ ٣٢٣)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢٤٦/ ٢)، وعنه القضاعي (٩٥/ ١) من طريق علي بن عروة عن عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً».

قال الألباني: «قلت: وهذا إسناد موضوع، وعلته علي بن عروة هذا؛ قال الذهبي: قال ابن حبان: كان يضع الحديث. وكذبه صالح جزرة وغيره. ثم ساق له أحاديث هذا منها.

ثم وجدت له طريقاً آخر، أخرجه ابن عدي (١٦٩/ ٢) من طريق سلم بن سالم البلخي: ثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً، أورده في ترجمة سلم هذا في أحاديث أخرى له، ثم قال: له أحاديث أفراد وغرائب، وأنكر ما رأيت له ما ذكرته من هذه الأحاديث».

قال الألباني: «قلت: وقد نقل غير واحد الاتفاق على ضعفه.

وقال أبو حاتم: لا يصدق.

وقال الجوزجاني: غير ثقة.

وقد تقدم الكلام عليه في الحديث رقم (٢٣٣).

ثم إن ابن جريج مدلس، وقد عنعنه» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (١٩٩٤).

* * *

[٦٠ - ٤٠] قال ابن ماجه (٣٥٦٨):

حدثنا محمد بن حسان الأزرق. ثنا عبد المجيد بن أبي داود. ثنا مروان ابن سالم، عن صفوان بن عمرو، عن شريح بن عبيد الحَضرمي، عن أبي الدرداء؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ أَحْسَنَ مَا زُرْتُمُ اللَّهَ بِهِ فِي قُبُورِكُمْ وَمَسَاجِدِكُمْ، الْبَيَاضُ».

قال الألباني في «ضعيف ابن ماجه»: «موضوع ـ التعليق الرغيب ٣/ ٩٧، المشكاة ٤٣٨٢/ التحقيق الثاني» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (١٣٧٦).

* * *

[٦١ - ٤١] قال ابن ماجه (٤٠٥٤):

حدثنا محمد بن المُصَفَّى. ثنا محمد بن حرب، عن سعيد بن سنان، عن أبي الزَّاهِرِيَّة، عن أبي شَجَرَة كَثير بن مُرَّة، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال:

«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ عَبْداً نَزَعَ مِنْهُ الْحَيَاءَ، فَإِذَا نَزَعَ مِنْهُ الْحَيَاءَ؛ لَمْ تَلْقَهُ إِلاَّ مَقِيتاً مُمَقَّتاً، فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلاَّ مَقِيتاً مُمَقَّتاً؛ نُزِعَتْ مِنْهُ الأَمَانَةُ، فَإِذَا نُزِعَتْ مِنْهُ الأَمَانَةُ؛ لَمْ تَلْقَهُ إِلاَّ خَائِناً مُخَوَّناً، فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلاَّ خَائِناً مُخَوَّناً؛ نُزِعَتْ مِنْهُ الرَّحْمَةُ، فَإِذَا نُزِعَتْ مِنْهُ الرَّحْمَةُ؛ لَمْ تَلْقَهُ إِلاَّ

رَجِيماً مُلَعَّناً؛ فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلاَّ رَجِيماً مُلَعَّناً؛ نُزِعَتْ مِنْهُ رِبْقَةُ الإِسْلاَمِ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (١٥٤٣): «موضوع. الأحاديث الضعيفة ٣٠٤٤».

* * *

[٦٢ - ٤٢] قال ابن ماجه (٤٠٥٧):

حدثنا الحسن بن علي الخَلاّل. ثنا عون بن عُمارة، ثنا عبد الله بن المُثَنَّى ابن ثُمامة بن عبد الله بن أنس[1]، عن أبيه، عن جده، عن أنس بن مالك، عن أبي قتادة؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«الآيَاتُ بَعْدَ الْمِئَتَيْنِ».

قال الألباني في «الضعيفة» (١٩٦٦): «موضوع. رواه ابن ماجه (٤٠٥٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٢٢)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٣٥/ ١)، والحاكم (٤/ ٤٢٨)، عن محمد (هو ابن يونس بن موسى) قال: ثنا عون بن عمارة العنبري قال: ثنا عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس بن مالك عن أبي قتادة مرفوعاً.

وقال العقيلي: قال البخاري: عون بن عمارة تعرف وتنكر، ولا يعرف إلا به، وقد روي عن ابن سيرين من قوله».

قال الألباني: «قلت: وتمام كلام البخاري بعد أن ساق الحديث: فقد مضى مائتان ولم يكن من الآيات شيء.

ولهذا جزم ابن القيم في «المنار» (ص ٤١) بوضعه.

---

(١) قال المزي في «التحفة» (٩/ ٢٤١): «هكذا وقع نسب عبد الله بن المثنى عنده، وذكر «ثمامة» هنا زيادة لا حاجة إليها، فإن ثمامة أخو المثنى لا أبوه، والله أعلم».

وأما الحاكم فقال: صحيح على شرط الشيخين!».

قال الألباني: «قلت: وهذا من أوهامه الفاحشة، فإن عوناً هذا مع ضعفه لم يخرج له الشيخان شيئاً، وقد تعقَّبه الذهبي بقوله: قلت: أحسبه موضوعاً، وعون ضعفوه.

قال المناوي عقبه: وسبقه إلى الحكم بوضعه ابن الجوزي، وتعقبه المصنف فما راح ولا جاء!

وقال في «التيسير»: صححه الحاكم. فأنكروا عليه وقالوا: واهٍ جداً. بل قيل بوضعه» اهـ.

* * *

[**٦٣** - ٤٣] قال ابن ماجه (٤٠٨٧):

حدثنا هَدِيَّة بن عبد الوهاب. ثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر، عن علي ابن زياد اليَمامي، عن عكرمة بن عمار، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«نَحْنُ؛ وَلَدَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؛ سَادَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ، أَنَا وَحَمْزَةُ وَعَلِيٌّ وَجَعْفَرٌ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَالْمَهْدِيُّ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٩٦٧): «موضوع ـ الأحاديث الضعيفة ٤٦٨٨».

* * *

[**٦٤** - ٤٤] قال ابن ماجه (٤٠٩٤):

حدثنا علي بن ميمون الرَّقِّيّ. ثنا أبو يعقوب الحُنَيْنِيّ، عن كَثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَدْنَى مَسَالِحِ[1] الْمُسْلِمِينَ بِبَوْلاَءَ».

ثم قال ﷺ:

«يَا عَلِيُّ! يَا عَلِيُّ! يَا عَلِيُّ!». قال: بأبي وأمي. قال:

«إِنَّكُمْ سَتُقَاتِلُونَ بَنِي الأَصْفَرِ وَيُقَاتِلُهُمُ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِكُمْ، حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ رُوقَةُ الإِسْلامِ[2]، أَهْلُ الْحِجَازِ، الَّذِينَ لاَ يَخَافُونَ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لاَئِمٍ، فَيَفْتَتِحُونَ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ، فَيُصِيبُونَ غَنَائِمَ لَمْ يُصِيبُوا مِثْلَهَا، حَتَّى يَقْتَسِمُوا بِالأَتْرِسَةِ، وَيَأْتِي آتٍ فَيَقُولُ: إِنَّ الْمَسِيحَ قَدْ خَرَجَ فِي بِلاَدِكُمْ. أَلاَ وَهِيَ كِذْبَةٌ، فَالآخِذُ نَادِمٌ، وَالتَّارِكُ نَادِمٌ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٢٧٤): «موضوع - الأحاديث الضعيفة ٤٧٩٠».

* * *

[٦٥ – ٤٥] قال ابن ماجه (٤٢٩٧):

حدثنا هشام بن عمار. ثنا إبراهيم بن أَعْيَن. ثنا إسماعيل بن يحيى الشيباني عن عبد الله بن عمر بن حفص، عن نافع، عن ابن عمر:

كنا مع رسول الله ﷺ في بعض غزواته، فمر بقوم فقال: «مَنِ الْقَوْمُ؟». فقالوا: نحن المسلمون، وامرأة تَحْصِبِ تَنّورها، ومعها ابن لها، فإذا ارتفع وهج التنور؛ تنحت به. فأتت النبي ﷺ فقالت: أنت رسول الله؟ قال: «نَعَمْ». قالت: بأبي أنت وأمي! أليس الله بأرحم الراحمين؟ قال:

---

(١) «مسالح»: جمع مسلحة. قال في «النهاية»: المسلحة: القوم الذين يحفظون الثغور من العدو.

(٢) «روقة الإسلام» أي: خيار المسلمين وسراتهم، جمع رائق، من راق الشيء إذا صفا وخلص.

«بَلَى». قالت: أوليس الله بأرحم بعباده من الأم بولدها؟ قال: «بَلَى». قالت: فإن الأم لا تلقي ولدها في النار! فأكب رسول الله ﷺ يبكي، ثم رفع رأسه إليها فقال:

«إِنَّ اللَّهَ لاَ يُعَذِّبُ مِنْ عِبَادِهِ إِلاَّ الْمَارِدَ الْمُتَمَرِّدَ، الَّذِي يَتَمَرَّدُ عَلَى اللَّهِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ».

قال الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه»: «موضوع - المشكاة ٢٣٧٨/ التحقيق الثاني، الضعيفة ٣١٠٩» اهـ.

والحديث في «ضعيف الجامع» برقم (١٦٧٦).

* * *

[٤٦ - ٦٦] قال ابن ماجه (٤٣١٣):

حدثنا سعيد بن مروان. ثنا أحمد بن يونس. ثنا عَنْبَسة بن عبد الرحمن، عن عِلاق بن أبي مسلم، عن أبَان بن عثمان، عن عثمان بن عفان؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«يَشْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلاَثَةٌ: الأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْعُلَمَاءُ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ».

قال الألباني في «ضعيف الجامع» (رقم ٦٤٤٥): «موضوع - تخريج الطحاوية ١٩٨، تخريج المشكاة ٥٦١١، الأحاديث الضعيفة ١٩٧٨».

وقال في «الضعيفة»: «موضوع. رواه ابن ماجه (رقم ٤٣١٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٣١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٠)، ونصر المقدسي في «جزء من حديثه» (٢٥٥/ ١)، وابن عساكر (٩/ ٣٩١/ ١)، عن عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة القرشي عن علاق بن أبي مسلم عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان مرفوعاً.

أورده العقيلي في ترجمة عنبسة هذا، وقال: لا يتابع عليه.

وروى عن البخاري أنه قال فيه: تركوه».

قال الألباني: «قلت: وقال أبو حاتم: كان يضع الحديث».

قال الألباني: «قلت: ومنه تعلم تساهل العراقي في قوله في «تخريج الإحياء» (١/ ٦): إسناده ضعيف! وأسوأ منه السيوطي، ثم المناوي، فإن هذا قال في «فيضه»: رمز المصنف لحسنه، وهو عليه ردٌّ، فقد أعله ابن عدي والعقيلي بعنبسة، ونقلا عن البخاري أنهم تركوه. ثم نكل المناوي عن هذا؛ فقال في «التيسير»: إسناده حسن! وقلده الغماري كعادته (٤٥٧٩)!» اهـ.

* * * * *

خـاتـمـة

بلغ عدد الأحاديث الموضوعة في «السنن الأربعة» ستة وستين حديثاً، وهي كالتالي:

- حديث واحد وأثر واحد في «سنن أبي داود».
- ثمانية عشر حديثاً في «سنن الترمذي».
- خمسة وأربعون حديثاً وأثر واحد في «سنن ابن ماجه».

وخلا «كتاب النسائي» من الموضوع، وليُعْلَم أنه أصح «الكتب الأربعة»؛ فهو - إضافة إلى خلوه من الموضوع - أقلها حديثاً ضعيفاً، هذا مع أنه أكبرها حجماً وأكثرها حديثاً؛ فليتنبه.

وقد قال الإمام السندي: ««كتاب السنن» للنسائي أقل الكتب بعد «الصحيحين» حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه «كتاب أبي داود»، و«كتاب الترمذي»، ويقابله من الطرف الآخر «كتاب ابن ماجه»؛ فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم» اهـ.

تم الكتاب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وكتب

محمد شومان

فهرس الأحاديث الموضوعة

(أ)

* * *

الفهرس العام

* * *

هداية الرواة

إلى

تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة

تصنيف

الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

المتوفى سنة (٨٥٢) رحمه الله

وبحاشيته

النقد الصريح لما انتقد من أحاديث المصابيح للإمام العلائي

والأجوبة على أحاديث المصابيح للحافظ ابن حجر

تخريج العلامة المحدث

محمد ناصر الدين الألباني

رحمه الله

تحقيق

علي بن حسن عبد الحميد الحلبي

المجلد الأول

دار ابن القيم
دار ابن عفان

لماذا اخترت المنهج

السّلفيّ؟

تأليف:

سليم بن عيد الهلالي

دار ابن القيم

دار ابن عفان

الرسائل المنهجية للدعوة السلفية (٥)

الفوائد الحسان من حديث ثوبان

(تداعي الأمم)

تأليف

أبي أُسامةَ سَلِيمِ بنِ عيدٍ الهِلاليِّ السَّلَفيِّ

ومعه

مَعالِمُ المَنْهَجِ السَّلَفيِّ في التَّغييرِ

للإمامِ الرَّبانِيِّ مُحَمَّد ناصرِ الدّين الألباني

رَحِمَه اللّهُ، وَأَسْكَنَهُ الجَنَّةَ بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ

(١٣٣٢ هـ - ١٤٢٠ هـ)

دار ابن عفان